کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب مجموعه ۲ حاشیه بر وافیه شرح کافیه ابن حاجب
از استرابادی
مؤلف
جلد (۲۹۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۱۰۰۵م
۳۴۴۱
۱۲۰۱۶

خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۲۹۸

۲۹۸

بازرسی شد

۲۹۸

بخط المجلد

شرح دیباچه
شرح متوسط

حاشیه بر شرح
متوسط

بازرسی شد

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب: حاشیه بر شرح
مؤلف
جلد (۲۹۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب

خطی اهدائی | کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۲۹۸

وأبهر الجاهل على عظمة جلاله قال
الجوهري جلال الله عظمته وهذه
الاضافة اضافة العام الى الخاص
لان المضاف اليها عظمة نعتا وهي
فرد من افراد مطلق العظمة والمقصود
المبالغة الحاصلة باثبات العظمة
للعظمة على نحو جل جلاله حمدا غريق بيان
لكمال حمده اي حمدا مثيل حمده فاقيم الصفة
مقام الموصوف ثم المضاف اليه مقام
المضاف بمطالعة جماله اي في مطالعة
حسنه وحمل الجلال والجمال على المتقا
بلين ليس من اللغة وانكره عطف

على احمده لجزيل نواله اى لعطيته العظيمة
فالاضافة مجازية على نحو سحق عمامة
وجرد قطيفة فان قيل لم ارتكب
المجاز ولم يجر وصفا على الحقيقة قلنا
لما فيه من البيان بعد الابهام وهو او
قع شكر معتقد بيان لكمال شكره
على قياس ما مر في الحمد لمعاده ومآله
ثم مصدران بمعنى واحد ومثلهما في الخطب
عزيز بل لا تهام من محال التوكيد وتحسين
الالفاظ على انك بالتخصيص بالخيار
وامجده اى اصفه بالمجد من التمجيد
باشرف اسمائه اى باستعانة اسمائه
التي هي اشرف من كل اسم وصفات
كالاسم ما يتعرض فيه للذات

كالعالم والقادر والصفة ما لا يتعرض
فيها للذات كالعلم والقدرة
وانزهه اى اصفه بانه منزه عن
معتقد اهل التشبيه ومقالهم قوم
يعتقدون انه تعالى كالاجسام في الجهة تعالى
الله عما يقول الظالمون واصلي اى
ادعو الله نزول الرحمة على سيدنا محمد
عطف بيان لسيدنا وهو من التحميد للمبالغة
في الحمد اى من حمده الله كثيرا الاخلاقه
الحميدة وانما قرن الحمد بالصلوة لكونه
الدليل على السعادة الحقيقية المبعوث
الى المكلفين من الثقلين لبيان وآله
باحرمه وحلاله ما اى لبيان احكام
الله مطلقا واستعين لادراك

بعض الائمة ووضعه على ما باشارة النبي صلعم
وهو مدار الشريعة ومناط الاسلام اولاً
اى شرحاً اولاً نحو ضربته اربع ضربات
فانتصابه على المصدرية مع ايرادات
اى شرحاً كائناً مع اسولة كثيرة واجوبة
وابحاث كثيرة الكثيرة صفة للثلثة
فان قيل لم الابحاث بعد الاسولة والاجوبة
قلنا هى المسائل لانها المقاصد والاسولة
عليها والاجوبة لها شرحته حين فانى ثانياً
كما ولا مختصراً حال عن فاعل شرحته على حل الفاظه
وشرح معانيه والاشارة بالحجج عطف
على حل اى تحليل تركيباته ومعرفة مبانيه اللباب
اما عين التركيبات او الاصول المجملة لانها مبانى
الفصول المفصلة الا نادراً اى مقتصراً

مطالبى بصحبه وآله تقديم الصحب على
الآل بعد كتقديم الحرام على الحلال
تعديماً لرعاية السجع فان قيل
هذا اخبار محض بالاستعانة منهم
وليس دعاء لهم وهو بصدده قلنا
لعله من اطلاق السبب لارادة المسبب
وبعد اى بعد الحمد والصلوة فبني لانه من
الغايات ولها احوال ثلث اضافتها
وتركها منية وهى فيهما معربة وتركها منوية
وهى فيها مبنية لظهور احتياجها كالحروف
فانى الفاء لملتبسة اما بعد ظرف لشرحته
انى شرحت كتاب الكافية فى النحو وهو
علم باحوال اواخر الكلم اعراباً وبناءً و
تعلمه من فروض الكفاية على ما نص عليه

كل حين الا حينا نادرا التجاوز فيه من الحل
والتحليل الى تكثير الفوائد مع ذكر علل اكثرها
ظرف مستقر وقع حالا عن فاعل مقتصرا الحر
وتكميلا اي وان اقتصرت ذكرت علل
اكثر المعاني وجعلته معطوفا على ترجمة وضميم
للشرح الثاني لرسم خدمة الامير الرسم الاشر
والمعني وجعلته ليكون رسما واثرا منه او
وجعلته ليكون فيه رسمه وهو اسمه فالرسم
بعض الكتاب في الاول والاسم في الثاني الكبير
العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء الجوهري
السلالة النطفة والوزراء مفخر العرب والعجم
ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين نجي
عطف بيان لما سبق ذكره من الاوصاف المطربة
ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء
صاحب السيف والقلم صلاح العالم في قبيل

زيد عدل وعمر وصوم ابرهيم عطف بيان
المخدوم وما ردفه بن يغرسى بالياء المثناة
التحتانية المفتوحة والغين المعجمة الساكنة
والراء المهملة المضمومة والشين المعجمة وهو
غير منصرف للعجمة والعلمية بيكا ملك
بالباء الموحدة المكسورة والياء المثناة
التحتانية الساكنة وهو غير منصرف
للعجمة والعلمية وتركيب الاسمين وهذا
لقب اجري على الاسم بيانا له فان الالقاب
يكون في الغالب اشهر الحتني بالجر وصفا
للامير وهذا بيان نسبته بعد بيان نسبه
منسوبا الى بعض بلاد المشرق اعز الله انصا
رهما اي غلب اعوانهما وضاعف
اقتدارهما اي زاد مقدوراتهما الملكية

ولا يريد زيادة الى حد معين كما يوهمه ظاهر
لفظ بشهادة المقام بسبب يتعلق
بجعلته اشتغاله بهذا الكتاب يعني الكافية
الذي هو دستور فارسي بمعنى كتاب فن
فيه ضوابط امور المملكة ويرجع اليه في الحوادث
الجزئية فالمراد انه كتاب يرجع اليه في هذا
الفن اي النحو لاولي الالباب اي دستور
كائن للاذكياء وفيه رمز الى انه لا يستحق
هل الاشتغال بالكافية كل مشتغل
بل لابد ان يكون من اولي الفهم والفطانة
وسميته عطف على شرحته بالوافية في
شرح الكافية لكونه وافيا بحل الفاظه وشرح
معانيه وموصلا لطالبيه الى مقاصده ومغانيه
جمع مغنى محل الغنى في الثروة العلمية او محل

الاقامة من غني بالمكان اذا قام به وما توفيقي
التوفيق جعل الاسباب موافقة في التسبب
والمصدر للمجهول والاضافة الى المفعول
اي وما كوني موفقا في كل خير عموما وهذا
التاليف خصوصا الا بالله الباء للا
ستعانة والاستثناء مفرغ وما توفيقي
حاصلة باعانة احد الا بالله تع عليه لا على
غيره توكلت اعتمدت واليه
انيب اي ارجع فانه
المرجع والمآب
تمت الرسالة
بعون الله
الملك
الوهاب

صاحب این
کتاب
[redacted]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اعلم ان معرفة هذا الكذا خذ الشيء بالتنبيه

قوله موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى

المفرد لان معرفة المركب موقوفة على معرفة اجزائه

اي ما يصح ان يتلفظ به الانسان

قوله فاللفظ ما يتلفظ به الانسان اي اللفظ

ههنا بمعنى الملفوظ وان كان في الاصل مصدرا

بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرحى الدقيق

اي رميته او مصدرا بمعنى الرمي من الفم يقال

لفظت الكلام وتلفظت بالكلام وحد اللفظ

صادق على كلمات الله تعالى لانها مما يتلفظ

به الانسان وانما لم يقل الفاظ الله تعالى

جواب سوال ... وان كان صادقا عليه

رعاية للادب قوله او في حكمه كالضمائر

المستترة في حكم الملفوظ من حيث انها تقع

محكوما عليها ومؤكدا او معطوفا عليها كا

لملفوظات قوله والمراد من المعنى المفرد هو

قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة

ان لا يدل الخ الظاهر ان يقال هو ما لا يدل

مقابلة من تاويل اما في الاول اي المراد من افراد

المعنى او في الثاني بتقدير المضاف اي هو ذو ان

لا يدل قوله على جزء معناه الظاهر ان يقال

على جزئه ليرجع هذا الضمير الى المعنى المفرد كما يرجع

اليه الضمير في لفظه ان جعل ضمير معناه راجعا

الى المعنى المفرد لزم ان يكون للمعنى معنى

وان جعل دا جعاله اللفظ لزم تفكيكه اليفر
فصار كالمعمى **قوله** فقوله لفظ بمنزلة الجنس اگ
جعلهما كالجنس والفصل تنابه على انهما ع
المشهور يستعملان في الحقائق الموجودة كا
الانسان ومعنى الكلمة مفهوم اصطلاحي غير
متاصل في الوجود **قوله** فلفظ احتراز عن
الخطوط والعقود والنصب والاشارات
هذه الاربعة تسمى دوال الاربعة وهي مشاركة
للكلمة في كونها موضوعة لمعنى المفرد فان معنى
المفرد هو ما لا يستفاد جزئه على جزء ما يدل
عليه **قوله** وضع لمعنى احتراز عن المهملات
وهي الالفاظ غير الدالة على معنى بالوضع فيدخل

في المهمل اذ دال بالطبع والعقل ح **قوله**
كان الاسم والفعل والحرف الا كل واحد من
هذه الكلمات لفظ وضع للفظ مفرد لا لمعنى
مفرد فسبب ورود هذه السؤال على
الحد هو لفظ معنى ض لو قيل وضع لشيء مفرد
لم يتوجه السؤال **قوله** فان المراد بالمعنى
في قوله لفظ وضع لمعنى المفرد اعم فان
المعنى مفعل بمعنى المقصد من عناه اذا قصده
فانه اذا وضع لفظ للفظ آخر كان اللفظ
الآخر محل القصد لانه قصد باللفظ الاول
ذلك اللفظ غاية ما في الباب انه يلزم
ان يكون الشيء لفظا في نفسه ومعنى اللفظ

آخر ولا محذور فيه قوله ان تقول هذا اى خبر اذا كان
المعنى اعم فى اللفظ وغيره وكان اللفظ المفرد
كرجل معنى مفردا يلزم ان يكون اللفظ المركب
كزيد قائم معنى مركب فلا يكون لفظ الكلام و
الجزء والجملة كلمة لان معناه مركب فهذا
السؤال متفرع على الجواب السابق وسبب
وروده على الكذ هو قوله مفرد قوله وهو مركب
فى نفسه اى ذلك المفهوم هو معنى قولنا
مركب لا الى اللفظ فانه مركب تقييدى
من الموصوف والصفة كحيوان الناطق
فلا يسمى جزءا اصلا قوله وهذه المفهوم ليس

بمركب اى بالقياس الى التلفظ الجزء فان
جزء لفظ الجزء لا يدل على جزء هذه المفهوم
وان كان هذا المفهوم مركب بالنسبة
الى قولنا مركب فى نفسه ان يحتمل الصدق
والكذب غاية ما فى الباب انه يلزم
ان يكون المفهوم الواحد بالقياس الى اللفظ
مفردا او بالقياس الى لفظ آخر مركب
وليس بمحذور كما فى معنى الانسان بالقياس
الى لفظ الانسان والحيوان الناطق قوله
يعنى جواب عن اشكال الاول الى آخره
فيقال لا نسلم ان لفظ الاسم مثلا موضوعا
لمثل زيد ورجل بل هو موضوع لمفهوم و

وهو ما دل على معنى في نفسه الى آخره وهذا المفهوم
معنى لا لفظ وانما لم يجز هنا كهذا الجواب لانه
اراد ان يورد السؤال الثاني وهو انما يتحقق على
الجواب الآخر دون هذا الجواب الذي هو
التحقيق **قوله** فيكون مركبة الخ وقد اجيب عن
ذلك بان قائمة مركبة من كلمتين جعلتا في حكم كلمة
واحدة كهاشمي وبصري وهذا الجواب الظاهر لان
معنى التاء واحد في الموارد مع تعدد اسم الفاعل
كضاربة وقائمة وغيرها **قوله** فضلا ان يدل الخ
بل مجموع لفظ قائمة يدل على مجموع معناه وهو
ذات مونث موصوف بالقيام وكذا
الحال في هاشمي ومسلمان **قوله** لزم اجتماع

التذكر

التذكر والتانيث يمكن دفعه بان القائم
وحده انما يدل على ذات موصوفة بالقيام
فاذا تجرد عن علامة التانيث دل على
التذكير ولم يتجرد ههنا فلم يدل على التذكير فلا
يلزم اجتماع المذكور **قوله** وهي اسم وفعل و
حرف قيل هي اما عائدة الى لفظ الكلمة او الى
مدلولها واياما كان يرد النقض اما اذا كان
عائدة الى لفظ الكلمة وهي اسم لوجود الالف
واللام فلزم انقسام الشيء الى نفسه
وقسيمه وهو محال واما اذا كان عائدة
الى مدلول الكلمة وهو ليس بمونث فلا يصح
هي وجوابه انه عائدة الى لفظ الكلمة والتقسيم

عائدٌ الى مدلولهما اى نوع اللفظ فى مفهومهما
ينقسم الى اسم وفعل وحرف **قوله** لان الكلمة
لا تخ اى لان الكلم موضوعة على ما حرر فلابد لكل
دالة ومدلول لا تخ الخ **قوله** لما ان تعتبر الخ اى واما
ان يدل على انفراد معناها **قوله** لا بد من ذكر البقرة
اعلم ان الكلام هذا الكلام ظاهرى بعيد عن التحقيق
بما حصل فيه فساد اما اولا فلانه ادى الى الجهالة
واما ثانيا فلانه تكلف وارتكاب لما لا طائل
تحته اعنى لكثرة المذكور واما ثالثا فلانه لو
صح ما ذكره لجاز ان يقال حصل من البقرة على انه
يكون من ما على الحصل انه ... بذكر متعلق كما
جاز ان يقال حصل الابتدا رفتأمل **قوله** وهو

منقوض

منقوض بمثل ذو اراد بمثل ذو الاسماء
اللازمة للاضافة مثل فوق وتحت وقدام
وخلف الى غير ذلك **قوله** لا لاجل دلالة على
معناه فى ذكر المتعلق فى الحروف لتحصيل الدلالة
وفى مثل ذو لتحصيل الغاية **قوله** فى جعل الجنس
صنفا وفيه تسامح نظهر بالتامل **قوله** الكلام ما
تضمن اى لفظ تضمن كلمتين **قوله** بالاسناد
والمتضمن هو مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن
هو الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن
وفى مثل ضربت ونظارة **قوله** فائدة يصح
السكوت عليها اى لا يبقى للسامع انتظار
يعتدبه كما مع المسند اليه بدون المسند او با

قال تفصيل ولم يقل تركيب بعنوان المشهور في حد الكلام ذكر التركيب
فكان الظاهر ان يقول ما تركب من الكلمتين وانما عدل عن تركيب
الى تضمن لشيئين احدهما انه لو قال ما تركب لم يدخل في الكلام
الكلام الذي احدى كلمتيه ملفوظة والاخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم
فان المستتر لا يتصور تركيبه صح صح

بالعكس فتأمل **قوله** وهذا اعم الملفوظ وما قال
تضمن ودخل فيه والثاني ان الكلام قد يتركب
من كلمات كثيرة فوق اثنين فلو قال ما تركب لم
يدخل في هذا الكلام الذي قد تركب من اكثر من كلمتين
لان المتبادر من المركب من الكلمتين ما تركب من
كلمتين فقط بخلاف المتضمن للكلمتين فانه يتناول
ما فيه كلمتان او اكثر والجواب عن الاول ان
المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز
التركيب بينهما وعن الثاني ان الكلام انما يتحقق
بالاسناد الذي يتحقق بالمسند والمسند اليه
فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما
من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة

الكلام

الكلام عارضة لها **قوله** ولانه اولية اي بغير
واسطة **قوله** نحو الاصطباح والاغتباق الاصطباح
الشرب في الصباح وذلك المشروب يسمى صبوحاً
والاغتباق الشرب في الرواح وذلك المشروب
يسمى غبوقاً **قوله** ولا يتوجه على النقض بضرب
ولا يتوجه ايضا النقض بمثل نعم وبئس من الافعال
الغير الدالة على ذلك اذ في اصل وضعه يدل على
ذلك **قوله** حصل الالتباس عند السامع وانما
قال عند السامع لانه عند الواضع ليس الالتباس
لان الواضع وضع مرة للحال والاخرى للاستقبال
فلا يكون عنده التباس اي احدهما منقوض بنقض
الحد صح لانه يصدق اي منع مجموع لفظ الحد
على مجموع حداته دال على معنى

هو ما دل على معنى الى آخره يصدق عليه معنى
هذا المجموع الذى هو حد الاسم فيدخل غير الاسم
فى حده لان تمام لفظ دال يدل على معنى مقترن بزمان
الماضى بحسب الوضع فكيف يصدق معنى الحد على مجموع
لفظ لانا نقول سائر الالفاظ لا يدل على معنى مقترن
فيكون فيكون معنى المجموع غير مقترن اى من حيث
المجموع **قوله** ويمكن ان يجاب عنه اى عن النقض
من وجهين فصار تقدير الحد الاسم كلمة دال
فضمير دل يكون راجعا الى لفظ ما لكن **قوله** حذفه
الكلمة الا ان الاجمل لفظ ما عبارة عن الكلمة فاندفع
النقضان ولو كان ما عبارة عن الذى لم يندفع
النقضان اصلا ولو كان ما عبارة عن اللفظ

لم يندفع النقض الاول **قوله** اما ان اريد به واحد
معين فعلى هذا الجزء بعض الافعال كالافعال التى
والاستقبالية مثلا عن حد الفعل ويدخل فى حد الاسم
وعلى الثانى اعنى ان يراد واحد غير معين بجزء
جميع الافعال عن حد الفعل ويدخل فى حد الاسم
لان كل فعل بحسب وضعه مقترن بزمان معين
فلا يصدق على شيء من الافعال انه مقترن بزمان
غير معين **قوله** هذا خلف اى عدم كونه جامعا
ومانعا خلف اى باطل **قوله** بل واحد منها اى من
الازمنة الثلاثة **قوله** لجواز ان يجتمع واحد منها
الى آخره لان الحض يدل على الدوام فان ضرب
يصدق عليه انه مقترن بواحد من الازمنة

قوله ومن خواصه اما اختصاصا كما على الاطلاق ويسمى خاصة مطلقة واما على الاضافة ويسمى خاصة مضافة
وتحو واحد منها اما ثابت مدة او غير ثابت مدة من ان يكون اى ابن بر
خاصة مطلقة ثابت مده كالمسند اليه بالقوة خاصة غير مطلقة ثابتة
كالالف واللام خاصة مضافة وثابت مدة كالمسند بالقوة
بالنسبة الى حرف خاصة مضافة غير ثابت مدة كالاعراب
بالنسبة الى الفعل الماضى والفعل الامر والحرف والمراد
بالاعراب اللفظ ان الاعراب لان مطلقا
الاعراب ع

كما يصدق عليه انه مقترن بزمان معين وهو الزمان
الماضي كزيد فانه يصدق عليه انه واحد من افراد
الانسان كما يصدق عليه انه واحد معين من
افراد الانسان **قوله** وجوابه انه لا يراد الا
بعض من احد الازمنة يمكن ان يوخذ على وجوه
ثلثة الاول التقيد بالتعين والثاني التقيد بعدم
التعين والثالث الاطلاق وهو ان لا يقيد
بشيء منهما وما ذكرت من انتقاض الحد انما
يلزم اذا اخذ على الوجهين الاولين دون الثالث
لان المطلق صادق على المقيد وعلى غير المقيد
وكل ما اقترن بزمان معين من الثلاثة صدق
عليه انه مقترن باحد الازمنة **قوله** لان ذكره

هنا

هنا بالمطابقة وهناك بالالتزام وفيه نظر لان
دلالة الكلام السابق على كل واحد ليس بخارج
عن المعنى الموضوع له اللفظ نعم لو قيل ما علم هناك
غير مقصود بالقصد الاول لكان له وجه
قوله ومن خواصه اما اختصاصا على الاطلاق الى الغير
طلاق وتسمى خاصة مطلقة واما على الاضافة
ويسمى خاصة مضافة وكل واحد منهما اما شاملة
او غير شاملة **قوله** انك مطرد بمعنى انه الخ
وهذا المعنى اعني الاطراد يلزمه المنع فانه اذا
كان مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود
قوله سواء وجد في جميع افراده اي بالا
مكان **قوله** ومنعكس بمعنى انه الخ وهذا المعنى

(حواشي:)
اي انما اختص اختصاصا تاما
كالمسند اليه ٢ وهي ان يكون خاصة من غير النسبة الى الغير
كالمسند وهو خاصة الاسم بالنسبة الى الحرف ٢
وهي ان يكون خاصة بالنسبة الى الغير كما يعلم ٢
اي كل من المطلقة والمضافة ٢
يعني منع لازم اطراد است ٢
اي من هذا المعنى ٢
اي يلزم معنى الاطراد المنع
يعني منع بمعنى اطراد است ٢
اي بالوجود ٢
يعني يمكن ان يوجد في جميع الافراد ٢
خاصة مطلقة من ... بالقوة ... كالكاتب بالقوة بالانسان ٢
شاملة كالمسند بالنسبة الى الفعل ... الى فعل الماضي وفعل الامر وبحرف ...

اى غنى بهذا المعنى ١٢

اغنى معنى الانعكاس هو معنى الجمع فاكد اذا كان
منعكسا كان جامعا لجميع افراد المحدود **قوله**
اى الخاصة
وانما لم ينعكس لخاصة التى يجب انعكاسها
علة لا يجب ‌ ‌ كالضاحك بالقوة ‌ ‌ كالضاحك بالفعل
فان الخاصة ان شاملة منعكسة وغير الشاملة ليست
منعكسة **قوله** ومن خواصه اشارة الى كثرة
خواص الاسم بيعنى ان لفظ الخواص جمع كثرة
فدل على ان خواص الاسم كثيرة وكلمة من
للتبعيض فدلت على ان المذكور هنا بعض
من تلك الخواص الكثيرة ومن جملة خواصه النداء
معنى
المحكوم عليه والوصف والتاكيد المعنوى والاضمار والنسبة
١٤
والتصغير والتثنية والجمع ولحوق تاء
كون الشىء فاعلا ‌ كون الشىء مفعولا
التانيث المتحركة والفاعلية والمفعولية والا

كالاعراب المضارع بالنسبة الى الفعل الماضى او فعل الامر او الحروف بعد

قوله دخول اللام اختار مذهب سيبويه وهو ان حرف التعريف اللام والهمزة للوصل وعند الخليل حرف التعريف بعد ان كهل وبل وعند بعض حرف التعريف بعد الهمزة واللام مزيدة وهذا مردود ١٢

اى كون الشىء موصوفا لانه المحكوم عليه

لان التاكيد المعنوى مخصوص ١٢

ليس شىء منه فى الافعال ١٢

لان المطلوب من النداء اقبال المنادى والفهم لا يتصور الا فى الاسم

لان النسبة كالوصف ١٢

بغرابة

لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم العلم بالاسناد احدهما الى الآخر ١٢

كالملحقات على الفاعل والمفعول ١٢

والابتدائية وما يتفرع عليها **قوله** فاللفظ
دخول اللام ولو قال دخول حرف التعريف
التفهام
لكان شاملا للميم فى مثل قوله عم ليس من امبر
امصيام فى امسفر ليس من امبر امصيام
شارح ‌ ‌ الرحيم ‌ ‌ الرحيم
فى امسفر لكن لم يتعرض له لعدم شهرته **قوله**
انما
ولما لم يدخل لام التعريف الا وان الحرف
فليس له معنى مستقل يصلح للاشارة اليه با
مترادفان
لتعيين والتعريف **قوله** لان حرف الجر تدخل
الفعل على سبيل الحكاية اى يدخل حرف الجر
فى الفعل اذا اريد به لفظه وكذا يدخل على
الحرف ايضا فيقال زيد مجرور بمن لكن بهذا | اى بهذا الدخول ١٢
فى دخول حرف الجر
لا اعتداد به لان الكلام فيما اذا كانت الكلمات

ان جميع مستعملة في معانيها يكون
واي انواع الاسم جميعه مستعملة في معانيها
اسماء الكلمات مستعملة دخول حرف الجر لكان ايضا
فعلي بيد الواقال المصنف وعليه قالت
لان العلم

مستعملة في معانيها فدخول حرف الجر ايضا خاص
اي بالكلم الذي يكون من انواع الكلمة
بالاسم قوله وهي الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب
اي من فوقه
فان قيل حصول الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة
سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة
اي فلكون النسبة داخلة في مفهوم المسند
داخلة في مفهوم المسند فلذلك هذا لا يفرقون بينهما
اي احد المسند والنسبة اي في مفهوم الخبر اي الفعل
ويعطون احدهما حكم الآخر فتامل قوله ان لا يدخل عليه
الشارح بالكلم
شيء من الاعراب اعلم ان تعليله في اختصاص الجر غير
الشارح علة غير تام
تام على ما قرر لانه قال اصل الفعل ان لا يدخله
شيء من الاعراب وهذا الاختصاص بسلب الجر ونفيه من الفعل
على ما لا يخفى بل صوابه ان يقال اريد حط مرتبته للفعل
عن الاسم في الاعراب بناء على اصالته وحق
اي لقيامه الرفع
ولا الجر
الجر لا ينتظم بالرفع والنصب في عمل الافعال

اي لكن النسبة جزء مفهوم الفعل لان الفعل يدل على الحدوث والزمان والنسبة على فاعل
وهو انطلاق في زيد منطلق
اي يعطون الخبر حكم النسبة بان يقال يجب ان يكون الخبر نكرة لصحة
اي في اعراب الاسم اي بان لا يكون
اعراب الاسم ما جمعها على الفعل
اي بناء على اصالة الاسم في الاعراب
لوجود المعاني المقتضية فيه
لان الافعال يرفع وينصب
يعني لما عمل الفعل الرفع والنصب اعراب له بها
ولما لم يعمل الجر لم يدخل وهذا مناسبة في اختصاص الجر

لان الافعال يرفع وينصب ويجره

فلكونه
دون الجر قوله اما التنوين التمكن المتمكن هو
اي سواء كان منصرفا او غير منصرف
الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية والامكن
هو الاسم المعرب المنصرف والمبني يسمى غير
من حيث الاعراب
متمكن قوله ولا امكنية للفعل في الاسمية ولا
ولهذا لا يدخله تنوين النكرة
للحرف قوله والفعل لا يقع موقعه الا وكذلك
الحرف فلما حذف المضاف اليه اي لما حذف المضاف اليه
اي المضاف اليه جواب لما مضاف اليه
من اذ وهو جملة كان كذا عوض من التنوين في اذ
قوله واما تنوين المقابلة الى آخره اي تنوين
المقابلة انما يدخل على جمع المونث السالم وليس
للفعل ولا للحرف جمع فلا يتصور فيهما تنوين
تنوين الترنم تنوين الترنم
المقابلة قوله بل يدخل الاسم الا اما دخوله الاسم
والفعل ففي قوله اقلي اللوم عاذل والعتابا

لعدم تمكنه في الاعراب
لان الافعال لا تقع الا محكوما بها والاحكام لا يصح الا ان يكون نكرات في المعنى فلم يقبل تعريفا شرح المصباح
لان الفعل يدل على المصدر وهو لا يثنى ولا يجمع فكذلك ينبغي ان يكون الفعل
منادى اي يا عاذلة مرخم حذف حرف النداء
مثل الاسم
كلامه لو
اراد الخاطر

فتولى ان اجيب لقد اصابا قوله واما دخوله
الحرف ففى قولها ان تزد لكم هلن قوله وهو
غير جائز بل ممنوع بمثل الحجنى ضرب زيد عمرا
فالاولى ان يقال الفعل موضوع لان يسند بمعنى
مصدره الى شىء ابدا فلا يجوز جعله مسندا اليه والا
يخرج عن وضعه قوله اى كونه مضافا الى اخره فكذلك
الاضافة بكونه مضافا لان الفعل قد يقع المضاف
اليه كما فى يوم ينفع الصادقين وقد يقال نزاع
بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فان
الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم
قوله لانهما زائدتان اى التعريف والتخصيص
امران زائدتان على معنى اصل الكلمة مثل مع رجل

وهو الجنس المعلوم ومثل التعريف فى الرجل والتخصيص
فى رجل عالم يتضاعف الى فيهما زائدتان
لماكان الاسم يقع محكوما عليه كان يبت ذلك
محتاجا الى التعريف والتخصيص واما الفعل
فلماكان مسندا ابدا كان غير محتاج الى هذا الزائد
اصلا فافهم قوله المعرب المركب الذى لم يشبه
اراد به لم يناسب كما يفهم ويعلم من ضد المبنى
قوله والمراد بمبنى الاصل الا اه وكذلك الجملة من
حيث هى جملة من اقسام مبنى الاصل قوله
ولعل ان يورد النقض بنفى مبنى الاصل كضرب
فى ضرب زيد ولان تقدم عطف على ما تقدم
يجب المعنى كانه قال النقض مندفع لما ذكرنا

من الجواب ولان الى آخره وصى اذ لم يتوجه الانكار
بهذا الجواب الصحيح ان يمنع عدم مشابهته لمبنى الاصل
قوله لامتناع مشابهة المبنى الاصل قلنا ممنوع
وانما يكون كذلك لو انحصر مبنى الاصل في قسم واحد لكنه
متعدد فلا يلزم مشابهة المبنى الاصل قوله لان
المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا
كخمسة عشر وقد لا يكون مبنيا كبعلبك قوله لئلا يتوجه
على النقض فان لفظ غلام مركب مع غيره تركيبا
اضافيا مع انه ليس بمعرب لعدم تحقق عامله
بهذا التركيب ورد عليه بانه اذا اريد بالتركيب
التركيب الاسنادي لم يدخل فيه احد الا المسند
والمسند اليه لانهما مركبان تركيبا اسناديا

في غلام زيد

وصين اذ يخرج في المضاف اليه وسائر المعمولات
كالمفاعيل الخمسة وما يشبهها عن حد المعرب
فالاولى ان يقال المراد التركيب مع العامل
بوجود المبتدا او الخبر الا على مذهب من يجعل كلا
منهما عاملا في الآخر وقيل المراد تركيب يتحقق
معه العامل وفي لا اشكال لكونه قد يعرب بالفعل
الماضي وامر المخاطب قبل مشابهته غير المنصرف
في تحقق الوعيين بما يماس مع الفعل مطلقا
لا مع خصوصية الماضي وامر المخاطب والفعل
مطلقا ليس بمبني الاصل قوله فان قيل التعريف
المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة
لانه يصدق عليه انه مركب الخ ولقائل ان يقول

ان يكرم ان ارح بانك فيدت المركب بالنادي
حتى ابا يصدق عليه انه مركب لا بني جبر **قوله**
وحكم المعرب وخاصيته اي خاصية الاسم المعرب
بالقياس الى المبني من الاسماء **قوله** وانما زيدت
الميم على ابن للتاكيد والمبالغة ولطلب الخفة
ودفع الاشتباه وفي اجراء الثقل الراء المكررة
والهمزة **قوله** لان الاعراب كالوصف معنى
وايضا زيد مثلا يدل على ذات زيد وضربه
مثلا يدل على فاعلية والفاعلية صفة لذاته فكما
ان الذات متقدمة على صفتها كذلك
ينبغي ان يكون الدال على الذات متقدما
على الدال على الوصف **قوله** بعد العلم به

اي بملاحظة الاحكام ...

لان العلم بحكم الشيء بعد العلم به **قوله** ويمكن ان يجاب
عنه بنصرة للنحاة لا يخفى على المصنف ان الغرض
من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال
الكلمات في التراكيب من لم يتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف
بالاحكام كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له
معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود
من معرفة مفهوم المعرب مثلا ان يعرف انه
صادق على اسم مخصوص كزيد مثلا فيعرف
(اي حين اذا كان صادق على الاسم المخصوص)
انه مما يختلف آخره في كلامهم فيجعل آخره
مختلفا ليطابق كلامهم **قوله** بل الغرض من تعريفه
الخ فيكون ح من قبيل التعريف اللفظي **قوله**

بان يقال لان الاسلم ان الغرض من التعريف الخ

الاعراب ما اختلف الآخر به بينتي اولا مفهوم
الاعراب ثم بينتي ما صدق عليه من الافراد
قوله وهو سبب القريب تبادر الكامل من المطلق
قرينة ارادة القريب واضافة السبب الى
الاختلاف المقتضي للتعدد قرينة ارادة غير
التام قوله فانهما اسباب بعيدة اى العوامل
والمعاني المختلفة فان المعاني سبب الاختلاف
آخر المعرب بعيد بواسطة واحدة والعوامل سبب له
بعيد بواسطتين قوله فان الاختلاف لا يوجد مع كل
واحد الى آخر فان آخر المعرب اذا حركت ابتداء
بالضم مثلا لم يكن هناك الاختلاف فاذا فتح او كسر
بعد ذلك حصل الاختلاف قوله لكان له وجه

وفي بعض النسخ لكان اوجه ولعل التحقيق وان
امكن توجيهه ايضا قوله بناء على ان الاسم وضع
غير معرب فان زيدا مثلا قبل الوقوع في التركيب
غير معرب بل مبني عنده على السكون فاذا وقع في
التركيب وحرك بالضم مثلا حصل هناك اختلاف
لانتقاله من السكون الى الحركة وكذا الحال في سائر
الحركات فالاختلاف حاصل بكل واحدة منها فيكون
سببا تاما له واما السكون الاصلي فالاختلاف
معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم
عده اعرابا قوله ليدل داخل في الحد لئلا
يشكل بمثل غلامي لان هذا الاعراب يصدق
على الكسرة التي في ميم غلامي وقيل وجه دخوله

في الحد حتى يجري في فعل المضارع تأمل **قوله** ومعنى
المعتوره المتداوله وا المعتوره بكسر الواو هي
المتداوله بكسر الواو ايضا لان هذه المعاني تأخذ الاسم
على سبيل التداول اي التناوب اي يأخذه احد
هذه المعاني تارة ويأخذه المعنى الآخر تارة اخرى
وكذا **قوله** ليدل متعلق بما اختلف لكن فاعل
اي حذف معنى الآخر تارة اخرى
يدل ضمير راجع الى ما في ما اختلف لا ضمير راجع
الى اختلاف كما يتبادر اليه الفهم من كونه
متعلق بما اختلف **قوله** ومن انه لما كان في الآخر
معان آخر اي بل تمامها بل لانه يدل عليها بحروف — اي لما كان في
اي تعرض
هي ما ومعان فقط لا عليها عند وقوعها في التركيب
فلانه لها في علامة مع الاعراب **قوله** نحو ما

نحو

حسن زيد الى آخره انما مثل بهذه الامثلة التي
لا تميز فيها معان بسبب العامل ليتم الاستدلال
على الحاجة الى وضع الاعراب في بعض المواضع ثم
يطرد في الكل لا يقال لا اشتباه في الثالث
بسبب حركة النون بالضمة لانا نقول هذه الضمة
ايضا اعراب وايضا يجوز ان لا يتنبه بهذه
الحركة التي فيها خفاء بخلاف حركة زيد **قوله**
بل علم للفاعل وللاشياء المنسوبة الى الفاعل كان
الشارح توهم ان الياء في الفاعلية والمفعولية
اي حين اذا كان الياء للنسبة
للنسبة وح يلزم ان يكون الرفع علم الاشياء
لان المنسوب غير منسوب اليه
المنسوبة الى الفاعل دون الفاعل وان يكون
النصب علم الاشياء المنسوبة الى المفعول دون

يجوز ان يكون الياء للنسبة لا بالمعنى الذي ذكره
الشارح بل بمعنى الخصال والاوصاف المنسوبة الى
الفاعل كالفاعلية والمفعولية والمتبدائية وغير ذلك
من المعاني القائمة بالمرفوعات المقتضية لرفعها
فان المرفوعات لما كانت ملحقة بالفاعل كان لها وجها [illegible]
نوع تعلق بالفاعل فيجوز نسبتها اليه ما ورد [illegible]

دون المفعول والصواب ان الياء فيهما للمصدرية
اى كون الشى فاعلا وكون الشى مفعولا فهما صفتان
للفاعل والمفعول فالرفع علم الفاعلية التى هى
صفة للفاعل فلو قال المص علم الفاعل لكان غير
صحيح وكذا الكلام فى النصب واما الاضافة فهى
مصدر غير محتاج الى المصدرية والمراد بها كون
الشى مضافا اليه قوله كالمبتدا والخبر واسم كان
الى آخره واسم كان فاعل عند المص لا منسوب
اليه فالاولى تركه قوله والمراد بقولنا الجر علم
الاضافة اى علم كون الشى مضافا اليه لا علم المضاف
اليه كما عرفت فان قلت اذا كان الرفع
علم الفاعلية والفاعلية لا يوجد الا فى الفاعل

يعنى ان الرفع والنصب والجر اعلام للمعانى وهو كون الشى فاعلا وكون الشى مفعولا وكون الشى مضافا اليه

ولهذا قال ليدل على المعانى المعتورة ولم يقل ليدل على الفاعل لان الاعراب علم الفاعلية والفاعلية صفة الفاعل

لانه ليس علم الفاعل بل هو علم الفاعلية

اى علم الصفة لا علم الذات

فى الفاعلية والمفعولية

فينبغى

فينبغى ان لا يوجد الرفع الا فى الفاعل قلت
ان الرفع علم الفاعلية اصالة ويجعل علامة
لمعان آخر كالابتدائية مثلا على سبيل التبع
والالحاق وكذلك النصب علم المفعولية
اصالة ويجعل علامة لمعان آخر كالحالية مثلا
على سبيل التشبيه والالحاق وكذلك الجر
بحسب المعنى اصالة وجعل علامة لكون الشى مضافا اليه صح
علم كون الشى مضافا اليه صورة على سبيل
التشبيه والتبع قوله لان عامله
ليس فيها لمقتضى اعرابه اذ ليس فى الفعل
مقتضى للاعراب بل اعرابه على سبيل التطفل
والتشبيه قوله وهى ان اصل الاعراب الخ
وكذلك اصل الاعراب سواء كان بالحروف او با

كالوجه فى حسن الوجه

يعنى التبع والالحاق بالفاعلية والمفعولية

لكن

لما كان انواع الاعراب

ان يكون ملفوظا فان كان مقدرا فلعلة قوله
مختلفة بان كان بعضها بالحركات اه اعلم
ان الرفع يكون بالضمة والواو والالف وكذا
النصب يكون بالفتحة والكسرة والالف والياء
وكذا الجر يكون بالكسرة والفتحة والياء والاسماء
مختلفة في استحقاق الرفع فبعضها يستحق
من الرفع الضمة وبعضها يستحق الواو وبعضها
يستحق الالف وكذا تختلف الاسماء في استحقاق
اقسام النصب والجر فصاحب الكتاب قسم
الاسماء باعتبار استحقاقها لاصناف انواع
الاعراب ليتضح احوالها في الاتصاف بها
على ان هذا هو الحكم الظاهر المطابق للكلام

نحو جاءني زيد ۞ نحو مسلمون ۞ نحو جاءني مسلمان ۞ نحو رأيت زيدا ۞ نحو رأيت مسلمات ۞ نحو مررت بزيد ۞ نحو جاءني اباه ۞ نحو مررت باحمد ۞ نحو مررت بمسلمين ۞ ضمة وفتحة وكسرة ۞ وهي الرفع والنصب والجر ۞

قوله فالمفرد المنصرف والجمع اه اى اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال اقتضاء العامل بالحركات
الاعراب الذي هو علم الفاعلية والمفعولية والاضافة ... والرفع
لا بالحروف فجعل ... الاعراب وبهذا التقدير ضعف
والنصب والجر الضمة والفتحة والكسرة ...

قوله بالضمة رفعا ... الجار والمجرور ... قوله رفعا
مصدر بمعنى المفعول ... والعامل فيه الجار والمجرور
... الحال ... المعنى
... المعلقة ... العطف على عاملين المختلفين

المص في شرح الكافية واما قول الشارح كل قسم
منها يشترك في نوع واحد من الاعراب فليس
بظاهر لمعنى لا ان يحمل على ان الامور المندرجة في
قسم واحد يشترك في نوع واحد من الاعراب
قوله اى اعراب المفرد المنصرف الخ اى يلتبسان
او ملتبسان بالضمة مرفوعين قوله ولقائل
ان يقول في العبارة نظر اذ قد عطف الشيء
على شيئين معمولين لعاملين مختلفين فان قوله
والفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله
نصبا عطف على رفعا وهو منصوب على الحالية
والعامل فيه الظرف القائم مقام متعلقه فلو جوز
ان المص يجوز ذلك فانه نظير قوله في الدار زيد والحجرة عمرو

اى في قول المص ۞ على

اى العطف على معمولي عاملين مختلفين ... اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب

قوله رفعا ظرف بتقدير المضاف اى وقت رفع العامل ...
قوله رفعا اى حال كونه مرفوعا ...
والاظهر عندي ان قوله رفعا مفعول فيه ...
ذلك مقدم ... حين الرفع ... لطف الله

عمرو قوله والعبارة الصحيحة ان يقول دفع القراءة

عطف على زيد والعامل فيه الابتداء

اعرابه الفتحة رفعا اي اعرابه حال كونه مرفوعا بالفتحة

ولا يخفى انه اذا جعل والفتحة نصبا يلزم ايضا العطف

فعلم ان غرض الشارح في وجه النظر ليس بهذا المذكور

على معمولي عاملين مختلفين فلعل وجه النظر شيء آخر

وهو ان يقال عبارة المص تدل على ان المعرب المنصرف

مثلا ملتبس بالضمة حال كونه مرفوعا وليس فيه ذلك

تصريح بان اعرابه الفتحة ولا بان رفعه الفتحة وضعف

اي ضعف وجه النظر بهذا الوجه ظاهر

هذا الوجه ظاهر قوله لان الاسماء الستة المضافة

اي الاسماء الستة

المنصرف لا غير بالضمة الخ وكذا هذه الاسماء الجملة

مفردة بالمعنى المقابل للجملة ويمكن ان يقال الاسماء

المعربة بالحروف لا يتم منصرف على الوجه الحق فيه

المنصرف بما يدخله الكسرة والتنوين لكن

بعدما قيل اعرابه الفتحة رفعا لا على ... تاويل الاول وهو رفعه الفتحة

مع عدم تقديم المجرور مع كون الحال ...

والجواب انه يجوز ان يكون عن المبتدا ... كاتب البيان

وهو ان عدم التصريح بالمقصود ... لا يلزم في العبارة

فان اعرابها بالحروف

ظاهر كلام المص خلاف ذلك فلا يتم الجواب على

اي خلاف في قوله من قبل

قوله قوله لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا

لانه قال غير المنصرف ما فيه علتان

الوجه وكذا غلام زيد ليس بمفرد بالمعنى المقابل

للمضاف قوله قلنا لا احتياج الى ذكر قيد

المنصرف اه قد يقال ان الاهتمام بغير المنصرف

لكثرته اكثر من الاهتمام بالاسماء الستة فلم

وهو منصرف — غير المنصرف

يكتف في الاول بخروجه بالذكر بل ذكرهما قيدا

وهو غير المنصرف — غير المنصرف

يخرجه لئلا يقع الغلط في اسماء كثيرة قوله وغير

علة للذكر

الاسماء الستة لان الاسماء الستة في حكم المثنى

لاقتضائها التعدد قوله لئلا يلزم للفرع مزية

على الاصل قيل اي مزية زائدة لان الاصل المرتبة حاصل

بواسطة اعرابه بالحركات وقيل لاخرته من هذا

ينبغي في الاعتراض ... مع الاختصار في العبارة

ووقوع الغلط ... غير المنصرف

الوجه لان اعراب جمع المذكر السالم بالحروف
اخف من اعرابه بالحركات لان تلك الحروف
ثابتة علامة للجمعية معنى وصورة فاخف منها مع حركة
اخرى اعرابية فاعرابه بالحروف اصل بالقياس
اليه لان الاصالة باعتبار الخفة وقيل الاولى
ان يقال ليكون الفرع على وتيرة الاصل قوله
اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما اذا سمي به نحو
علما له كعرفات فمذهب الزمخشري انه منصرف
وحال اعرابه بعد العلمية كحاله قبل العلمية و
ذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة
لا للتمكن فيكون نصبه بالكسرة كما كان قبل
العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه

باقيا

قوله بالضمة والكسرة اي يعرب بالضمة والكسرة
لانه فرع لجمع المذكر وقد حمل فيه النصب على الجر لكونه منحطا في الفرع
لئلا يلزم مزية على الاصل والمزية يكون اعرابه بالحركة متحدة
ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب في آخره ولان الاعراب
بالحروف في المجموع اصلا محتمدا معتدا فصار الاعراب
بالحركة كانه فرع فيها وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف
لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه
احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث وسياتي
ذكرها على ترتيب الاحتراز عنهما في قوله والمفرد المنصرف
ولان غير المنصرف بمنزلة المتعدد ولانه قد يكون مفردا
وقد يكون جمعا

اي الاعراب بالحركات
اي من هذه الحروف
الالف والياء في المثنى والواو والياء في المجموع
جمع المذكر السالم
اي على طريقة الاصل
اي جعل نصب المؤنث السالم تابعا للجر ليكون
وهو جار الله
الى لوجود التنوين
لعدم تمحض التاء للتانيث والعدم جواز
تقدير تاء اخرى ولعدم اعتبار تانيث المعنوي
كما ستعرف عن قريب
فانه يكون نصبه بالكسرة ويكون منصرفا
سواء كان بعد العلمية او قبله

باقيا على ما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط
التنوين وجعل نصبه وجره بالفتح ففي نحو
مسلمات حال العلمية اربعة اقوال قوله مع انه
اعرابه بالضمة والكسرة اي يمكن ان يقال انما كان
اعرابه بالضمة والكسرة رعاية لاصله لا لكونه غير
منصرف فيكون بهذا الاعتبار داخلا في جمع
المؤنث السالم الذي عرف حكمه لا في غير المنصرف
لانه لا يعتبر عدم انصرافه حتى قوله ومثل جوار حالة
الجر فذ يقال لما ذكره اي جوار فيما بعد علم انه خارج
من هذا الحكم اي حكم غير المنصرف قوله وكان من
الواجب عليه ذكر شرط آخر يمكن ان يجاب عنه بانه
اكتفى في التنبيه على هذا القيد بايراد هذه الامثلة

ذهب الى ان التنوين التمكن في العلمية
نحو مسلمات
في ثلثة غير منصرف وواحد منصرف وهو مذهب الزمخشري
هذا شروع في الجواب التفراز الشارح
باب مسلمات
باب حكمات
باب مسلمات
اي باعتبار ان اعرابه بالضمة والكسرة رعاية الاصل
اي لا داخل حكم غير المنصرف
اي حين رعاية الاصل لا حال غير المنصرف
وهو مكبرة
اي قيد المكبرة

منكرة فان قيل فلم لم يكتف في التثنية على قيد الاضافة
الى غير ياء المتكلم بل اورد في الاسماء مضافة
الى غير ياء المتكلم قلنا لانه اوردها مضافة
الى ضمير المخاطب فلو لم نذكر قيد الاضافة لربما توهم
ان شرط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى
ضمير المخاطب فقط فتامل قوله اعلم ان المثنى
وكلا مضافا الى المضمر في كلا مفرد اللفظ ومثنى
المعنى فهو يقتضي الاعراب بالحركات نظرا
الى اللفظ والاعراب بالحروف نظرا الى معناه
فاعرب بهما رعاية لهما وانما خص المضاف الى المضمر
بالاعراب بالحروف لانه فرع المظهر فلما اضيف
الى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ

واعرب بالحروف لانه فرع الاعراب بالحركات
ولما اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي هي الاصل قوله وظاهر ان كلا واثنان ليسا
كذلك اذ ليس لنا كل حتى يكون مفردا لكلا
ولا اثن ليكون مفردا لاثنان وانما اعرب
اثنان اعراب المثنى لان معناه معنى المثنى
وصورته صورة المثنى فاجرى مجراه في الاعراب
قوله لمى ولو وجب ان يقال عشرون
يجوز ان يغير جمع السلامة ادنى تغير وهذا
لم يجعله دليلا راسا بل جعله في تتمة الدليل
الاول قوله اما العلة في مخالفتها القياس

[illegible]

في وجه الاول فلان المثنى اگر خواه العبارة ان تعال

العدة في مخالفتهما القياس — المثنى والجمع

فهي ان المثنى او تعال اما مخالفتهما القياس في الوجه

المثنى — بيان قوله فلان

الاول فلان ثم **قوله** يصلح ان يكون اعرابا

بقلب بعضها الى بعض هذا يدل على ان علامة التثنية

وحده

هي الالف والياء ثم قلب احديهما الى الآخر وعلى

تصلح ان يكون اعراب بقلب بعضها الى بعض

ان علامة الجمع هي الواو والياء ثم قلب احديهما

الى الآخر الى قوله فلان حروف الاعراب ثلثة

بان يقال اما العدة الا حرف او ان يقال اما المثنى لغة آه فلان

فعلى هذه العبارة ما ذكرناه من العبارة الاولى

قوله لا التبس المثنى بالمجموع لا في حالة الاضافة

اشارة الى نظر الشارح

الالتباس في حالة النصب من الاضافة لان النون

تثنية وجمع

التي كانت فارقة بينهما لكونها مكسورة

في المثنى ومفتوحة في الجمع قد سقط واما في حالة

اي بسبب الاضافة

الرفع

اشارة الى قوله بقلب بعضها قيل المراد بالقلب هنا الحروف لا القلب المصطلح كما هو الظاهر ما قاله الاستاد [illegible] شف

على مثلا زيد ومسلمي زيد ومسلمو زيد ومسلمان ومسلمون اي عند الاضافة والمسلمان والمسلمين والمسلمين

فاذا حين اذا كان نصبا لا العربوا ضيفا فيقال رأيت زيدك مثلا فلا يعلم انه مثنى او مجموع شف

وذلك لان ما قبل الواو فاتحة لا يجب ان يكون مفتوحا وعلامة ما قبل الياء لا يجب ان يكون مكسورا وكذا ما قبل الياء [illegible] بحكم الاستقراء

[illegible]

الرفع فلا التباس لان ما قبل الواو في المثنى يكون

وان سقط النون بالاضافة — مع الاضافة

مفتوحا وفي الجمع يكون مضموما وكذا لا التباس في حالة

الجر لان ما قبل الياء يكون مفتوحا في المثنى ومكسورا في

رأيت زيداك

الجمع **قوله** لم يعلم انه مثنى او مجموع قيل لما كان جعل الالف

تثنية وجمع — خبر كان — جواب — اي الالف

علامة للنصب فيهما ملتبسا اسقطوا جعله علامة للنصب

التثنية والجمع

وجعلوا النصب تابعا للجر فيهما ولما كان الالف اخف

اي حروف الاعراب — اي في حال النصب والرفع والجر — الاخف

تلك الحروف لم يرضوا باسقاطه راسا بل جعلوا هذا

اي الواو والياء — اي بالكلية

علامة الرفع الذي هو اثقل الحركات في المثنى الذي

لانه وقع في الى الفعل وغيره بخلاف الجمع

هو اكثر رعاية للاعتدال **قوله** وفرقوا بينهما بان

تعلق بقوله جعلوا — اي في التثنية والجمع

فتحوا ما قبل الياء وذلك لان ما قبل الالف لما كان مفتوحا

اشارة الى الفرق بهذا الطريق — في المثنى

والنون مكسورا لخفة الالف جعل ما قبل الياء في

عطف ما قبل الالف — رعاية الاعتدال المذكور

المثنى مفتوحا والنون مكسورا رعاية للموافقة **قوله**

فيقال في المثنى زيديك وفي الجمع زيدي شف

لانه لو اسقطوا في حالة النصب [illegible] ان الالف استعملوا في التثنية الرفع [illegible] شف

بعيد تثنية من الجمع

في التثنية بين الرفع وبين حالتي النصب والجر

علامة لها حصل الاعتدال [illegible]

لان العلامة مجموع الالف والياء والواو مع حركة ما قبلها ومع النون لا النون فقط

وغير بالعلامة فقط اى من تتمة علامة المثنى والمجموع

قوله وليس النون عوضا عن الحركة اى من الحركة الا
عرابية فى المثنى والمجموع كما فى يضربان ويضربون

وفيه بحث لان من قال ان النون عوض عن الحركة
النون يعنى انه ليس اعرابا كما فى مثنى الفعل ومجموعه
لم يرد به انه عوض عن الحركة الاعرابية فى المثنى والمجموع
لان النون فيهما اعراب وليس فى مسلمان كذلك
كما فى الفعل بل اراد انه عوض عن الحركة التى كانت فى
اى فى مثنى الفعل ومجموعه
المفرد وقد زالت بالحاق علامة المثنى والمجموع

قوله لان هذه الحروف اى الالف والواو والياء

قوله عنده نفس الاعراب فلا يكون النون اعرابا

قوله فى اواخرها الف مفردة احترازا عن مثل حمراء
الف بعدها
وصحراء فان فى اواخرهما همزة واعرابها بالحركات

لفظا قوله لوجب حذفها لالتقاء الساكنين

كما ان النون فى يضربان ويضربون عوض عن الحركة الاعرابية التى كانت فى مفرده بما وهو يضرب

اى قول الشارح وهو وليس النون عوضا عن الحركة لان فى رد كلام المتقدمين وهو ان النون عوض عن الحركة منع ان مراد المتقدمين هو الذى ذكره السيد الشريف

لانه يلزم منه ان يكون الكلمة معربة باعرابين بحروف الاعراب والتنوين

لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون اعرابها بالحروف المذكورة وبالنون جميعا وهو غير جايز

وهذا الكلام لا يخلو عن خزازة لان قوله بعدها همزة ينافى قوله آخره الف لانه اذا كان بعد الالف همزة يكون بلغ آخره همزة الالف الا ان يقال انه اراد آخرا اخافيا لطريق المجاز وقال ان الالف آخر نظرا الى الاصل لان بعد الالف كان آخرا اصلا على مذهب البعض

الساكنان

الساكنان سيما الالف والتنوين قوله والثانى
الاسم المفرد اى الاسم المفرد الذى اعرابه بالحركات
لفظا والجمع المكسر الذى جارٍ فى الاعراب كذلك
قوله والجمع المؤنث السالم المضاف الى ياء
الى ياء المتكلم
المتكلم فضابطة كل اسم يكون اعرابه بالحركات
قوله الشارح
لكن لفظا فاذا اضيف الى ياء المتكلم صار اعرابه
تقديريا بسبب هذه الاضافة قوله لم لا يجوز
ان يكون هذه الكسرة الخ فيكون الكسرة
ح مفيدة لفائدتين بعد ما كانت مفيدة لفائدة
واحدة على قياس ما اختاره فى علامة التثنية
والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا فى حالة الجر كما هو
اى فى حال الرفع والنصب والجر
الاصل قوله وانما قال مطلقا فى جميع الاحوال

قوله لما ذكرنا من ان هذه الكسرة موجودة
قبل التركيب المقتضي لاعراب الغلام قوله
والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى
قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا اضيف الى
كلمة اولها ساكن كان اعرابه تقديريا في احوال
الثلث نحو جاءني صالحو القوم ورأيت صالحي
القوم ومررت بصالحي القوم وكذا المثنى
في حال الرفع فقط نحو كذا جاءني غلاما الرجل ولم
يلتفت المص الى ذلك لانه امر عارض بواسطة
كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانه لعدم استقلاله
بمنزلة اللازم قوله فقلبت الواو ياء فهذه
الياء قامت مقام الواو في الدلالة على الجمعية

فان قيل لم حكم بتقدم التركيب الاضافي على الاسناد حتى صح ان يقال بهذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب قلت الاضافي لكونه البسيط والبسيط سابقة

وكان من قبيل الاستثقال لانه يكون الجمع بين الساكنين الا انه عند غير الوقف ثقيل

واما في حال النصب والجر فتحرك الياء نحو غلامي الرجل بكسر الياء

دون النصب والجر تقول رأيت غلامي الرجل ومررت بغلامي الرجل بتحريك الياء

اي الى ان جمع المذكر السالم اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن كان اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث وكذا المثنى في حال الرفع فقط

واما المثنى في حال النصب والجر فاعرابه لفظي بحركة الياء عند التقاء الساكنين كما بين في موضعه

دون الرفع لان الدلالة على الرفع من خصوصية
الواو وقد زالت فيكون الرفع تقديريا
مع ثبوت الجمعية لانه لما كان من الواجب
ان يكون بالياء اي يكون الاعراب في حالتي النصب
والجر بالياء قوله وهكذا كذا اي النصب
والجر كذلك اي بالياء قوله واذا عرفت ان
الاعراب التقديري الخ لما كان الاعراب
التقديري في مواضع مخصوصة ضبطها اذ
بذلك ينضبط اللفظي ايضا قوله لان اعرابهما
اي اعراب المفرد والجمع المذكورين قوله
غير المنصرف اي الاسم المعرب لما كان ينقسم
الى المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف

غير المنصرف

اقل من المنصرف ضبطه اذ ينضبط المنصرف

اى ضبط المنصرف عن غير المنصرف اى بضبط غير المنصرف

ايضا على قياس الاعراب التقديرى واللفظى

قوله يكون فيه علتان اى فلا يلزم كونه ينصرف اذا

انصرف صرف فيه علتان فيدخل فى حد غير المنصرف

فلا يكون مانعا قلنا انما انصرف نحو هند اذا اعتبر

متعاوضة خفة سكون الوسط احديهما فكان فى

اى فى لفظ هند

احديهما فى حكم العدم فلا يكون فيه علتان معتبرتان

اى للمعتبرتان

والمراد ذلك قوله وفيه نظر لانه لا ينتقض على

احمر وافكل علما وايضا افعل اذا كان وصفا

مثل احمر

ليس منقولا عن الفعل فالاولى ان يقال

وزن الفعل لما كان فى الفعل لم يكن معه كسر

ولا تنوين فاذا وجد فى الاسم حكى ذلك الوزن

ع

على ما كان عليه فى حال كونه فى الفعل لكنه يرد عليه ايضا

لانه وجد وزن غير قبل العلمية اى بهذا الفعل

ان يكون مثل افكل قبل العلمية غير منصرف قوله

مع انه ليس كذلك بل منصرف

فقال بعضهم انها تسع الى قوله وفى كله نظر وهذا

ليس ملحقا بهذا الكتاب فان الشارح كتبه على حاشية

هذا الكتاب وبعض الطلاب يكتبونه فى الشرح

وهو سهو قوله نحو ارطى ارطى شجر يدبغ به الجلود

قبل العلمية

وهو منصرف لان الفه لالحاق لا للتانيث

اى اذا اريد التانيث

بدليل ارطاة فاذا سمى به فذكر امتنع من دخول

تاء التانيث عليه فصار شبيها بالف التانيث

لمشابهته لالف التانيث اى فى امتناع دخول تاء

التانيث عليه كما يجى قوله وزينب التانيث

المعنوى الظاهر ان يقال وزينب للتعريف

العلمي والتانيث المعنوي فان زينب مثال لقوله
ومعرفة قوله ولهذا لو سميت امرءة بمسلمات قد سبق
اشارة اليه ان نحو مسلمات علما منصرف عند الزمخشري
لان هذه التانيث متمحضة للتانيث بل يدل
على الجمعية ايضا فلا تقوي قوة للمتمحضة فلا
يعتد بها في منع الصرف ولا يجوز ان يكون هناك
تاء مقدرة اذا كان علما لمونث لان وجود تاء
الظاهرة مانع من تقدير تاء اخرى فليس هناك
الا العلمية وحدها قوله احدهما ضرورة الشعر
وذلك اما بانكسار الوزن كما في المثال الذي ذكره
ويجب فيها الصرف واما بلزوم الزحاف
كما في قوله اتوكل ابي جرموز حمير شلوه بالقاع

منقعر كشلو الثولب ولا يجب فيها الصرف
بل يجوز كما في التناسب فيمنع من الصرف قوله
مراعاة الاصل نحو احمد بعد التنكير وفي نحو مساجد
علما قوله وهو اقرب اي اقرب مما ذكره غيره
ويحتمل ان يقال معناه ان يكون كل واحد علة
لمنع الصرف قول لغربتي اذ العلة في التحقيق ثنتان
منهما قوله على انها حكاية فيقال لا حاجة الى
الكاف الحكاية لان تعدد العلل في المعنى ان كل
واحدة منها تمنع من الصرف فقوله والنون
ما له يجب المعنى ويمنع النون فيكون زائدة
حال من النون نظرا الى معنى الكلام فان النون
يجب المعنى فاعل وان كان يجب القرءة عطفا

على خبر المبتدا قوله لان الجملة وهي قولنا النون
زائدة الخ والكلام على هذا الوجه تدل على ان
الجملة سبب لانها عطفت على الاسباب
المعدودة قوله اللهم الا ان يحكم بزيادة
اللام في النون كما يحكم بزيادتها في قوله تعالى
كمثل الحمار يحمل اسفارا فكانه قيل ونون
زائدة وكمثل حمار قوله فاختلف فيه اي في هذا
السبب الذي هو الالف والنون قوله لانه
للكلمة غير مفارقة عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه
علتين بحيث لا ينفك عن الكلمة في جميع التصاريف
من جمع تكسير نحو حبلى وحبالى وصحراء وصحارى وسلامة
نحو حبليات وصحراوات وتثنية نحو حبلويين

وصحراوي

وصحراوين قوله اي العدل خروج الاسم
عن صيغته الاصلية اي عن صيغة التي كان اصله لان
يكون على تلك الصيغة فثلث مثلا كان اصله لان
يكون على صيغة ثلثة ثلثة بخلاف نحو ضارب
المشتق من الضرب اذ ليس اصله ان يكون
على صيغة الضرب بل انما اخذ صيغة من صيغة
اخرى فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف
للعدل والصفة قوله وجد فيه قياس اي دليل
قوله وتحقق العدل فيه اي في هذا المذكور الذي
هو ثلث واخواته العدد المكرر الى الاعداد
من الواحد الى العشرة اي المشهور من الفاظ العدد
من الواحد الى العشرة هو واحد واثنان الى لكنه

احاد واخواته متفرعة منها ومعدولة عنها مكررة
كما سيأتي قوله لان المراد من كل واحد منها
اي مما كلمنا يكون احاد واخواته معدولة عن
الفاظ العدد المكرر لان المراد من احاد واخواته
العدد المكرر قوله للعدل والوصف والوصفية
في ثلث مثلا اصلية لانه معدول عن ثلثة ثلثة
وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة
للمكرر فيكون اصلية فيما يوخذ منه اعني ثلث
وان لم يكن الوصفية في اسماء العدد كواحد
واثنان اصلية كما سيأتي قوله واما فوق الاربع
اي قال المص في شرحه وهل يقال فيما عداه الى التسع
الجمع او لا يقال فيه خلاف اصحهما انه لم يثبت وقد

نص البخاري في صحيحه على ذلك كقول الشارح
يعني اي يعني المص والافا [illegible] اعني ولى وان تقرا
بالتنوين قوله علم انه معدول عن اه وهذا في مقابل
ان اخر معدول عن الآخر قوله وفعلاء غير صفة فقياسه
واما فعلاء الصفة فيجمع على فعل كحمراء وحمر قوله
وقياسه جمعاوات الخ وهذا اولى من حمل ان جمع معدول
عن جمع لان جمعاء فعلاء كحمراء وذلك لان مذكر
حمراء اعني احمر لا يجمع بالواو والنون ومذكر
جمعاء يقال فيه اجمعون فلا يقاس احدهما على
الاخر قوله فعلاء غير صفة اي غير مراد منه معنى
الوصفية وان كان في الاصل وصفا فلهذا امتنع
الا ترى ان جمع ممتنع لوزن الفعل والوصف الاصلي

وان لم يبق قوله واما باب قطام اراد بباب

قطام فعال الذي هو علم الاعيان المونثة من

النسوان وغيرها قوله فلم توجب الفروده اي

ضروده منع الصرف قوله تقدير العدل فيه فلابد

فيه تقدير العدل لرعاية قاعدتهم في منع الصرف

قوله ان فعال مبني اعلم ان فعال اسم فعل

كنزال مبني اتفاقا وكذا فعال مصدرا كفجار او

صفة كفساق علم ما سبق واما فعال الذي هو

علم الاعيان المونثة ففيه خلاف وهو المراد بقوله

ان فعال مبني عند اهل الحجاز قوله نحو حضار وحضار

اسم الكوكب شبيه سهيلا وكانه مونث سماعي

ليندرج في اعلام الاعيان المونثة قوله وبار علم

لبقعة

لبقعة مخصوصة قوله وليس اي فعال الذي في

آخره را قوله ليحصل موجب البناء فانه اذا قدر

فيه العدل شابه فعال الذي هو اسم الفعل كنزال

فصار مبنيا كفعال مصدرا او صفة فانه ايضا مبني

كذلك قوله فلما قدر العدل فيها التقدير اما نشا على

لغة بني تميم وانما على لغة اكثرهم فلا لانهم يجعلون

ما في آخره را معربا غير منصرف ايضا وفي فعال

لما كان الاقسام الثلثة من فعال معدولة فقدر

العدل في القسم الرابع طردا للباب فعال مطلقا

على وتيرة واحدة وضعف هذا ايضا ظاهر قوله

لعلل لعدم مطابقتها المقصود وهو تقدير العدل

لمنع الصرف قوله الوصف شرطه ان المراد من الوصف

هنا كون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى

احترازٌ عن الوصف في التوابع ○ المراد بالتعيين التعيين النوعي لا الشخصي

معين كالاحمر والضارب والاسود قوله اسع

معينة

صرف اسود فان قيل ما الفرق بين اسود وافعى

قلنا وجدنا اسود وصفا كما وجدنا اسماً

واسود ○

بخلاف افعى فانه لم يوجد الا اسما قوله وادهم

للسواد

صفة في الاصل وبانه ان اسود للحية المتصفة بالسواد

لا للحية مطلقا فباعتبار ذات الحية في مفهومه

خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية اذ قد اعتبر

في مفهومه الاتصاف بالسواد وكذلك حال ادهم

فانه اسم للحية التي فيها سواد وبياض لا للحية مطلقاً

كما يشعر به عبارة المتن والشرح قوله قول حسان

ابن ثابت حيث لا ينصرف ان كان ماخوذاً من

الحس وهو القتل وينصرف ان كان ماخوذاً من الحسن

لان النون من نفس الكلمة ح ○

قوله وادهم وهو اسم للقيد الذي فيه سواد

اعني الماخوذ من الحديد لا للقيد مطلقا قوله اي شرط

التانيث بالتاء اي بالتاء الظاهرة سواء كان

تانيثه باللفظ لكونها على المذكر ○

حقيقي كسودة او لا كحمرة قوله علماً اي سواء كان

علم شخص كاحمد وحيا كاسامة قوله لعدم العلم

بكونها صفات وحصول الوصف في الذات

لا يستلزم ملاحظة الوصف في وضع اللفظ لتلك

الذات قوله فلا يكون لا ذها واذا لم يكن لا ذها

التانيث اللفظي في غير العلم ○ تانيث ○

كان ضعيفا فلا يقوى على منع الصرف قوله

جوهري بيت

صرف قائمة فان قائمة يحذف منها الآثار مع تعلق

المراد بالمعنى الاصلي المعنى المعنوي وهو القيام ○ اي للفظ قائمة ○

الاسم على معناه الاصلي وان جعل قائمة علماً صار

التاء لانه يكون غير منصرفة قوله التانيث

المعنوي هو كون الاسم موضوعا لمونث غالبا

احدى علامات التانيث وطريق معرفته السماع

قوله صرف جريح فانه جريحا يطلق على المذكر والمو

بخلاف ما لو جعل علما لمونث فانه غير منصرف

كطلحة قوله لو تسمى بمثل شات وذات فذلك

وجب منع الصرف وانما وجب منع صرفه

لانه ليس فيه خفة سكون الوسط وذلك لان المتحرك

التقديري معتبر على ما ذكرت قوله وفيه نظر اي في

وجوب منع الصرف نظر اذ لا يجب منع صرف

مثل شات على تقدير ان يكون علما لمذكر قوله

وذات ليست كذلك وفي الفتاح انك اذا

وقفت

نحو زينب

نحو عين واذن وسقر وقدم ونحوها

اي مونث معنوي

يقال رجل جريح وامراة جريح

في شاة

والتاء في شاة

اي متمحضة للتانيث

لانه لو لم يكن غالبا في احدى علامات التانيث لكان لفظيا

فلا يكون تانيثه لازما والتانيث المعتبر هو اللازم

وقفت على ذات قلت ذاه بالهاء فدل

على ان اصلهما الهاء ولكنهما لما وصلت با

بعدهما صارت تاء وبهذا الاعتبار لا يمكن

ان يقال تاؤه متمحضة للتانيث لكونه بدلا

عن هاء قوله واصل شاة شاهة او شوهة والدليل

على ذلك ان تصغير شاة شويهة وجمعها شياه

قوله فهي ليست بثلاثي فهذه المقدمة تحصل

جواب آخر والا فلا دخل لهما في جواب صاحب

قوله ولهذا كان كراع اي الكراع في الغنم

والبقر وهو بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير

وهو مستدق الساق يذكر ويونث في الكراع

اسم لجميع الخيل الخ قوله اسما للفحل اي للمذكر

الهاء

نحو ذات زيد فانه لم يقل ذاه زيد

اصله شواه

اي هذه المقدمة

باريك

اي الاشياء الجموعية

يعني ان قوله فهي ليست بثلاثية جواب آخر وليت منتهم الجواب الاول اذ لا دخل له في الجواب الاول لان غرضه بيان ان التاء ليست متمحضة للتانيث واذا كان كذلك فلا تعلق لقوله فهي ليست بثلاثية في هذا الجواب فعلى هذا كان حق الدليل ان يكون بالواو كما في بعض النسخ اولا بالفاء التي للتفريع

الوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما صحاح

يعني يطلق الكراع على جميع اعضاء الغنم كما يطلق على بعض اعضاء الغنم

في الوسن قوله فسل عناق فهي الاناث جمع اولاد المعز

قوله لان التانيث في الجمع حقيقي اه اي ليس

التانيث في نفس الامر بل على سبيل الاعتبار

والتاويل فاذا اسمي بالجمع لم يعتد بتانيثه قوله

هذا اذا لم يعتبر اي كون العلمية شرطا فقط قوله تعريف

التواكيد الفاظ التاكيد اعني اجمع واخواته معارف

اتفاقا وهذا لم يتبع توكيدا للنكرات وقيل

تعريفها بتقدير الاضافة وقيل بتقدير اللام

وقيل هذه الالفاظ اعلام لمعانيها قوله

نحو اجمع وقيل اجمع غير منصرف بوزن الفعل

والوصفية الاصلية التي قد زالت فلا حاجة

الى اعتبار التعريف التوكيدي وكذا جمع غير

منصرف

غير منصرف للعدل والوصفية الاصلية وعلى هذا يكون

شرط التعريف هو العلمية فقط قوله بعض التواكيد

وانما قال بعض التواكيد لان جمعاء مستغن

اعتباره قوله لا يحتاج الى شرط احد الامرين بل

شرط التعريف العلمية سواء كانت العلمية في

الفاظ التوكيد او غيرها قوله ان يكون علما في العجم

اي يكون الاسم الذي فيه العجمة قوله اي شرط

العجمة قيل الاولى ان يقال شرط العجمة ان

يكون في اول استعمال العرب علما اذ بذلك

الاسم يحصل المقصود وهو عدم تصرف العرب

في ذلك الاسم الا يرى ان قالون اسم جنس

في العجم بمعنى الجيد غير منصرف قوله او غير ذلك

نحو جعله بالتصرف على اوزان كلامهم كما فعلوا

في ديباج قوله فلم يمنع الصرف اي لم يمنع الاسم
الذي لم يبق عجمته في الصرف قوله ولهذا اي ولان
شرط العجمة ان يكون علما في العجم قوله لو سمي بلجام
اي سمي به رجل قوله لولا ذلك اي لولا احد الامرين
قوله فيكون في غاية الخفة ١ حاصله ان العجمة سبب
ضعيف اذ ليس امرا حقيقيا ثابتا في الاسم بل هي
امر اضافي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط
واما التانيث في هند امر محقق فجاز ان
يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر قوله
وشتر اسم حصن بديار بكر قوله صيغة منتهى الجموع
انما سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض
الصور مرتين مكسرا فانتهى تكسيرها المعتبر للصيغة

فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة عن حالها
فلم يمتنع قوله كمصابيح ونحو ايامين جمع ايمن
جمع يمين قوله احدهما ان يكون بعد الف
ه اي بعد الف هذا الجمع الذي اوله مفتوح وثانيه
الف قوله كصياقلة جمع صيقل وهو الصانع
الذي يجلو السيف لان مادتها صفة فلا يجمع
على فواعل قوله على كثير لكونه اسم جنس قوله
مثل فواده الفارة اي ذكر ونعال للبغل
والحمار وفاره اي بنت الفروهية ونيل
للفرس جواد ولو قال جمع مادته لكان اولى
والجيد قوله ويمكن ان يجاب عنه والجواب الصحيح
ان يقال ان الكلام في جمع يكون جمعيته

متحققة باقية على حالها ومثل هذا الجمع لا يوجد
فيه خافية يا النسبة نعم اذا صار الجمع علما وزال عنه
جمعيته كحضاجر وهذا اي جاز دخول يا النسبة
عليه وح لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد صار كالمفرد
من لحوق يا النسبة عليه وايضا بامتزاج الياء
به خرج عن الصيغة المعتبرة هنا اذا لم يكن يا
النسبة في مفردها اما اذا كانت فيه فلا اخلال
بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كراسي في جمع كرسي

قوله فرازنة جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
وهو معرب قوله لم يكن فيه تانيث لا شك
انه لا يكون فيه تانيث حقيقي لكن الظاهر انه
يكون في حكم الصيغ الذي هو مونث غير حقيقي

فالاعتماد

فالاعتماد على الجواب الثاني قوله ولقائل ان يقول
يعني لما كان الجمعية مع زوالها معتبرة في منع الصرف
نحو حضاجر كالوصفية في نحو اسود للحية كما في الجواب
عليه ان يقول الخ ويمكن ان يجاب عنه بانه يفهم
المعنى بقوله وحضاجر الخ فلا قصور في المقصود
وذلك لان اشتراط الاصلية في الوصف لامرين
احدهما ان الوصفية الزائلة معتبرة والثاني
ان الوصف العارضة غير معتبرة كما في اربع و
العروض في الجمعية غير متصور فاما اعتبار
الجمعية بعد زوالها فقد نبه بقوله وحضاجر
علما ولو قال شرط الجمع ان يكون في الاصل
كما في الوصف لتوهم جريان الامرين في الجمع كما زعم

في الوصف قوله اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع
لمصابيح ومصاحف قوله جمع سرواله تقديرا فكان كل
قطعة من السراويل يسمى سرواله ثم جمعت سرواله على
سراويل قوله يلزم ان يكون عشرة وذلك لان الحمل
على النظير صار سببا عاشرا للتسعة المذكورة قوله
ولم يتعرض المص لهما اي لم يتعرض المص للحمل على النظير
في تعداد الاسباب ولم يتعرض في مباحث الجمع
ايضا ان الجمع ينقسم الى التحقيقي والتقديري
كالعدل والتركيب ان كون الحمل سببا ليس امرا
محققا بل هو احتمال وكذا كون الجمع تقديرا احتمال
ايضا فلم يتعرض لهما هنا بل اكتفى بذكرهما
على وجه الاحتمال قوله مثل سلام وكلام اي يكون

في الوزن والمعنى مشابها لسلام وكلام كما ان لفظ
مساجد وفرازنة كان مشابها فيهما لكراهية وطواغية
على ما مر قوله فصار هو لا جواري في الظاهر انه جعل
محكوما بالتنوين وح يلزم ان يقال في نحو جواري
بالفتح فلا يتصور اعلال كلاعل بحذف حركة الياء
فما ذكره في توجيه جوار يؤدي الى اللغة القليلة
التي ورد عليها شعر الفرزدق فالاولى ان يقال
اصله جواري بالتنوين فلما حذفت الضمة التي كانت
كانت في حرف الياء وجعل هذا التنوين التي كانت
في الاصل للصرف عوضا عن حركة الياء او يقال لما حذف
الياء حذفت تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن
الياء او عن حركتها تنوين آخر ولا بعد في اعتبار

الصرف للاعلال لان الاعلال ليفصح الصيغة المقدمة
على تصحيح احوالها والغالب الاصلي في الاسماء الصرف
ولما نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت مستحقة
لمنع الصرف فحذف تنوين الصرف الذي جئ به
للاعلال ثم اوتي تنوين آخر وقت بكفى مررت بجوار
اصله بجواري بالكسر فالتقى ساكنان الى آخر ما ذكرناه
في حال الرفع قوله لانه لو لم يكن علما الخ واما اذا صار
المركب علما فانه يصير اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فيكون
التركيب لازما قوله وجب ان لا يكون باضافة
فالمركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجري
الاعراب على جزئيه معا فقيل هو كلمة وا حدة
حال العلمية والاعراب باعرابين نظرا الى اصلها

وهو المناسب كما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقيل
هو كلمتان نظرا الى اللفظ وهو المناسب لتحديد
الكلمة باللفظ الدال الخ واليق بقواعد العربية
ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف
والصفة اذا جعل علما كجوان مالحق قوله بافيا لا وي
اي لا يجعل المنصرف غير منصرف قد يغير ومخففا
على انه مصدر فيكون ما بعده مبتدا او اليا ترجع
المجرور خبرا مقدما اي عدم جعل المنصرف غير المنصرف
يلتبس باجرى وقد تقرر مشددا على انه صفة مشبهة
فيكون الياء زائدة في المبتدا او كذا حال فيا
الاولى اي يكون الياء زائدة قوله كونا بطا شرا
جعل الشارح كون تابطا شرا علما من قبيل المبنيات

المحكية على بنائها وقيل والحق ان الجملة من حيث
هي جملة قبل جعلها علما مبنية لا معربة وصارت بعد
وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت
علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا
لان يجري الاعراب على آخره كبعلبك لكن
لما كان جزؤه الآخر من تأبط شرا مشغولا بالاعراب
المحكي للدلالة على القطعة امتنع من ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار اعرابه تقديرا فيكون من
المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات
لكن الحكاية تقتضي اعتبار التعدد لفظا في
اجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما
واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف قوله

ولا بان يكون متضمنا للحرف اي فان خمسة
عشر علما يحكى على بنائه وهو الاصح وقد يجري
عليه الاعراب ويمنع من الصرف ولا حاجة
الى الاحتراز عنه قوله قلنا الخ
وقد يقال ان كون الاصوات وكون مثل
خمسة عشر مبنية مذكورة فيما بعد فيعرف
بذلك خروجهما عن التركيب المعتبر في منع الصرف
واما كون الجملة حال العلمية مبنية محكية او معربة
محكية لم يذكر فلذلك احترز عنها لان الحكاية
مانعة من اعتبارها اسما واحدا حتى يحكم عليها با
لانصراف او عدمه فان قلت اذا جعلت الجملة
معربة تقديرية فينبغي ان يحكم بالانصراف او بعدمه

فان عدم ظهور الاعراب لاثنيا في الانصراف
ولا عدمه كما في عقلي وحبلي قلت لا يبعد ذلك
وجعلها غير منصرف وان لم يظهر فيها اثر لمنع الصرف
قوله اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم افرد
الضمير الراجع الى الالف والنون لانهما معا
سبب واحد قوله في امتناع دخول تاء التانيث
عليهما اى على الالف والنون وعلى الفى التانيث
قوله فعلان علم جنس من الاوزان مفتوح الفا
وهذا علم مستعمل في كلام النحاة قوله سبحان سبحان
علم جنس من المنع مضموم الفاء وعمران علم
شخص مكسور الفاء في الاعيان قوله وسعدانة
التاء في سعدانة ومرجانة للوحدة كتمرة قوله

في الانصراف — في عدم الانصراف — اى لا يبعد عدم الحكم به وجعلها غير منصرفة — الا الحكم المذكور — عطف على ذلك — جملة — اى علم الوزن

نحو سكران وسكرى اورد في العلم اوزان مختلفة
ولم يرد في الصفة الا وزنا واحدا وهو مفتوح
الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان
مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا و
مكسور الفاء لم يوجد في الصفات قوله لان
وجود فعلى ليس شرطا بالذات وفي حيز وجود فعلى
شرطا نظرا الى ان انتفاء فعلانة انما يعلم يقينا
بوجود فعلى ويرد عليه انه قد يعلم ذلك بطريق
آخر كما في رحمن قوله منع صرف رحمن لما كان
رحمن مختصا بالله سبحانه لم يتصور فيه تانيث
لا بالتاء ولا بالصيغة قوله ولم يختلف ايضا في ندمان
المراد في ندمان بمعنى النديم من المنادمة واما ندمان

يعني سكران — تحقيقا — من حيث اختصاصه الى الله تعالى — لتحقق شرطه — كزينب — منتشي

من الندم بمعنى الندامة مونثه ندمى فيكون غير
منصرف اتفاقا فاسكر اكرا قوله كضرب وشمر
اذا سمى رجل بهما واذا سمى بهما امراة لم يحتج الى اعتبار
وزن الفعل وينبغى ان يكون ضرب وشمر مجردين
عن الضمير المستتر والا لكان جملتين محكيتين كما
فى تأبط شرا قوله واوزانه افعل الخ اى اوزان
ما فى اوله زيادة كزيادة الفعل قوله لا نجال اى
اعجمى فنى اى غرف يعنى ان الحكم بزيادة حرف
الكلمة واصالته انما هو فى الالفاظ العربية وهذه
كلمة اعجمية فلا حكم عليها بزيادة النون قوله الى الغنم
اى لغة العرب قوله نهشل النهشل الذئب و
لو سمى رجل كان منصرفا قوله انصرف بمعنى

وجود

الوصف ووزن الفعل قوله واما الاول وهو
ان يختص بالفعل قوله فظاهر اذ لا يختص بالفعل
كبقم ويلمع وفى الصحاح ثعالب سراب يلمع
والبرمع حجارة بيض رقاق قوله ناقة يعملة
اليعملة الناقة النجيبة المطبوعة على العمل قوله
وكذلك حكم ارمل الارمل رجل لا امراة له
والارملة امراة لا زوج لها قوله لان تلك
العلة اى تلك العلة التى تنبت الينا العلة
بالاجماع قوله ان بينهما التضاد وذلك لان
العلمية تقتضى الخصوص كزيد مثلا والوصف
يقتضى العموم فى جميع ما قام به المعنى المعتبر فى
مفهوم الوصف كاحمر مثلا فانه يطلق على كل

كل ما قام به الحمرة وبالجملة يعتبر في العلم ذات
معينة وفي الصفة ذات مبهمة فلا يجتمعان قطعاً
والمعرفة والعجمة اى ترك ذكر المعرفة اولى لان المعرفة
المعتبرة في منع الصرف هي العلمية لانهما سببان
متمايزان ومعنى اشتراط المعرفة بالعلمية
انها يجب ان يكون علمية بخلاف ساير الاسباب
المشروطة بالعلمية فانها اسباب مغايرة
للعلمية تجامعها العلمية قوله لما بينهما اى بين
العلمية والصفة قوله وان كان الجمع الخ منهما
بحث وهو ان العلمية كما تجامع الجمعية الاصلية
الزائلة بالعلمية كذلك تجامع الوصفية الاصلية
الزائلة بالعلمية وكما لا تجامع الوصفية المحققة

لا تجامع العلمية الجمعية المحققة كيف والجمع لم يعتبر
فيه تعيين الذات بل تعدد الافراد بلا تعيين
الذات والعلم يعتبر فيه تعيين الذات لا يقال
اذا جعل الجمع علماً لاشخاص متعددة فقد اجتمع
الجمعية والعلمية هناك لانا نقول بل زالت
الجمعية بواسطة اعتبار خصوصية ذوات
معينة ويبقى هناك شمة من معنى الجمعية اعني التعدد
كما انه اذا جعل نحو احمر علماً لذات مخصوصة
موصوفة بالحمرة واعتبر في مفهومه مع خصوصية
الذات الاتصاف بالحمرة ايضاً فانه يزول
الوصفية ويبقى شمة منها فلا فرق بين هذا الوجه
بل في وجه آخر وهو ان الوصفية الاصلية لا يعتبر

حال العلمية كما سيأتي والجمعية الاصلية تعتبر حال العلمية
اذ لا تحاد وزنيهما قوله اي الجمعان معالج وبيان
ذلك ان العدل انما هو في اوزان مخصوصة
كمثلث واحاد واخر وجمع واخواتها كعمر
في الاعلام الواردة على فعل غير منصرف في كلامهم
وليس شيء منها في اوزان الفعل هذا وقد قيل
ان جعل اخر معدولا عن المعرف باللام لكان احمر
ايضا معدولا عن المعرف باللام فقد اجتمع العدل
مع الوزن وايضا نحو احمر علما للبرص عن
اوزان الفعل مع وجود العدل فيه والجواب
ان شيئا منهما غير متحقق اما الاول فلجواز ان يكون
اخر معدولا عن اخر من كاحمر واما الثاني فلجواز ورود

بجمع

يقمت بالكسر وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق
فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع مع وزن
الفعل فتامل قوله وليس مثل مساجد علما كذلك
اي ليس يلزم من اعتبار الجمعية في مساجد علما
دون العلمية ترجيح بلا مرجح لانهما لا يتساويان
في السببية قوله اذ كل في الثلثة سبب تام
لم يرد بالتمام ان كل واحد علة تامة بل اراد ان كل
واحد يعد وحده سببا في الاسباب التسعة
المعتبرة في منع الصرف قوله وخالف سيبويه الاخفش
لما كان مذهب الاخفش موافقا لما ذكره المصنف
من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر
صرف جعله اصلا اي جعل المصنف مذهب الاخفش

ونسب المخالفة الى سيبويه وانه لما كان في مذهب
سيبويه خفاء واراد التنبيه الى مستنده بقوله
اعتبارا وجب نسبة المخالفة اليه لينتصب اعتبارا
على انه مفعول له ومن قال ان الصحيح رفع الاخفش
وجعل قوله اعتبارا بدل اشتمال من سيبويه اي خالف
الاخفش سيبويه اعتباره للصفة فقد ارتكب ما لا يعنيه
ولا يعتد به قوله وقال الاخفش انه منصرف
استدلالا على مذهب الاخفش ظاهر فان الوصفية
زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير والزائل
لا يعتبر قوله واذا نكر زال ذلك المانع قد يقال
هذا المانع قد زال لكن ههنا مانع آخر وهو ان الوصفية
ليست محققة في حال التنكير وهي الزائل الا ان لا

يعتبر

يعتبر في الابدين ودليل على اعتبار الوصفية بعد زوالها
وهو انهم منعوا اسود وارقم للحية مع زوال الوصفية
عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لما ذكرنا من
ان اسود اسم للحية اسود وارقم اسم للحية
التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبار الوصفية
في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية
الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية بالكلية
فامكن اعتبارها كما في اسود وارقم قوله
لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل الخ اي اذا سمي
به لم يكن غير منصرف للعدل والعلمية كما كان احمر

غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وذلك لان العدل
في باب ثلث تابع للوصف فلما زال الوصف
بالعلمية زال العدل ايضا بخلاف وزن الفعل في
احمر فانه ليس تابعا للوصف حتى يزول بزواله
واما اذا نكر باب ثلث بعد العلمية ففيه خلاف
كما في احمر بعد التنكير قوله لكان قائم غير منصرف
لان الوصفية الاصلية اذا زالت فان لم تكن
معتبرة لكونها زائلة لم تكن معتبرة في احمر بعد
التنكير بل كان منصرفا وان كانت معتبرة
بعد زوالها كانت معتبرة في مثل قائم حال
العلمية فيكون غير منصرف قوله واعتبار المتضادين
وهي العلمية والوصفية فان قلت المتضادان

لا يجتمعان فكيف يتصور اعتبارهما في حكم واحد
قلت احد المتضادين ههنا متحقق وهو العلمية
والاخر اعني الوصفية ليس بمحقق بل هو الاصلية
في حكم المحقق واجتماع المتضادين في هذا المعنى
وهو ان يكون احدهما محققا والاخر مقدرا ممكن
الا ان اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن قوله
في حكمين مختلفين كقولك [illegible] الحوص ضيق
في مؤخر العين يقال رجل احوص وامراة حوصاء
ثم جعل احوص علما وان شئت جمع الاحوص في حال
العلمية تارة على احوص اعتبارا للصفة الاصلية
وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة
بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل

الصفة تجمع على فُعل كحُمر وأفعل الاسم على أفاعل
كارانب قوله فاعتبر العلمية في احوص الا وذلك
لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل قوله ينجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه
لفظيا احتراز عن مثل حبلى جاءني كسيره تقديري قوله
فصار منصرفا فدخله الكسر ولم يدخله التنوين لسبب
اللام والاضافة قوله لوجود العلتين ايضا
اى كما كان غير منصرف قبل دخولهما قوله وحال
اللام والاضافة لم يوجد التنوين وذلك لان
المنافي لغير المنصرف هو التنوين الدال على التمكن
وانما حذف الكسر بتبعيته لا لانه يمتنع الصرف
لانهما متعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخله الكسر

لتوهم

لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تخفيفا
لحذف التنوين وهذا التوهم لا يمكن مع اللام
والاضافة فجاء الكسر قوله وقال قوم ان بقى علتان
الخ اى ان كان العلتان الباقيتين مع اللام
والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا
معا او زالت احديهما كان الاسم منصرفا وبيان
ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان
كانت العلمية شرطا لسبب الآخر زالتا معا
كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمر زالت
احديهما وان لم يكن هناك علمية بقيت العلتان
على حالهما فيكون غير منصرف قوله المرفوعات قوله ولم يرجع
الضمير منهم من جعل الضمير راجعا الى المرفوعات

[library stamp]

وجاز تذكيره نظرا الى ما بعده اعنى لفظ ما اى المرفوعات

هو ما اشتمل اى انما اشتملت على علم الفاعلية وكما ان مفهوم

المرفوع يحتاج الى التفسير كذلك مفهوم المرفوعات

يحتاج اليه الا ان المشهور فى امثال هذا المقام

تفسير المفرد كما ذكره الشارح ويؤيده قوله فمنه

الفاعل اى فمن المرفوع الفاعل قوله وانما لم يقل

ما اشتمل على الرفع لان تعقل معنى المرفوع يشتمل

على معنى الرفع مع زيادة ويكون الرفع اجلى منه

لانا نقول بعد العلم بحال صيغة المفعول من اللغة لا اشتباه

فى مفهوم المرفوع الا باعتبار معنى الرفع فيهما

متساويان وايضا لم يحكم الشارح بالتساوى بل

بتوهم التساوى وهو حاصل هذا وقد تيقن وفائدة

العدول

کتابخانه مجلس شورای ملی ۱۳۰۲

العدول التنبيه على ان المرفوع ينقسم الى قسمين

اصلى وهو الفاعل وما يلحق به وهو ما عداه قوله

لان التعريف انما هو له وتحقيقه فى علوم الحقيقة

ومشايخ العربية قد يتعرضون بالافراد فى مقام

التعريف تقريبا الى الفهم قوله لان الرفع

للفاعل كما مر فى اول الكتاب فى قوله فالرفع علم

الفاعلية قوله ليدخل فيه الفاعل الذى ليس باسم

لا يدفع هذا الكلام ان المصنف ذكر الاسم فى تعريف

المبتدا مع انه دخل فيه نحو وان تصوموا خير

لكم قوله كالمصدر واسم التفضيل فى مثال عمل

المصدر مع التنوين نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا

ومع الاضافة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس

مثال فاعل اسم التفضيل في المظهر زيد افضل منه عمرو
وفي افضل ضمير عايد الى زيد وهو فاعله ومثاله
في الظاهر بالشرائط المذكورة كقوله ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان الكحل فاعل احسن ومثال اسم
الفعل نحو نزال فان انت فيه ضمير وهو فاعل
نزال ومثال الظرف نحو زيد عندك ففي عندك ضمير
مستتر راجع الى زيد ومثال الجار والمجرور نحو زيد
في الدار فان هو مستتر في الدار وهو فاعل
في الدار على سبيل المجاز قوله وقدم عليه الضمير
في عليه راجع الى ما في ما اسند لا الى الفاعل كما
يتوهمه بعض العبارة قوله لدفع وهم من
يتوهم ان زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه

اي مسند اليه للفعل الذي هو قام قوله لانه
على تقدير اي يرتفع هذا الوهم لانه على تقدير
وانما قال على تقدير لانه يكون اي زيد مسند اليه للفعل
لان قام فيها مسند الى الضمير المستتر فيه الراجع
الى زيد وزيد وحده الجملة اعني قام مع فاعله مسند الى
زيد فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله وقدم عليه
وذلك لان الفعل وشبهه لا يسند الا الى ما بعده
ثم المجوز في الفعل وشبهه وحقا اسند اليه قد يسند
الى امر متقدم عليه كما في زيد قام وزيد قائم
لكن قد يتوهم ان قام او قائم مسند الى زيد
بناء على ان الضمير مستتر مع انه عبارة عن زيد
فاحتيج الى هذا القيد لدفع التوهم قوله على

قيام الفعل بالفاعل اى بالاسم الذى اسند اليه الفعل

قوله حقيقة كخ علم زيد لان العلم صفة حقيقية

اى لا يكون اعتبارية

موجودة فى الخارج قائمة بذات العالم بخلاف

بالنسبة الى امر آخر كما فى قولك قرب زيد الى فلان

القرب فانه امر اضافى اعتبارى وبخلاف

لانه عبارة عن عدم الحيوة

الموت فانه امر عدمى فليس لهما قيام حقيقى

القرب والموت

بالفاعل لكنهما اسند اليه على طريقة اسناد العلم الى

فاعله وهى صيغة المعلوم وفى المثال المذكور اعنى

قيام الفعل

ان قام زيد ثمت اى على طرازه وطريقته قوله

للتغير

كان قام زيد ثمت الخ تقدير الاسناد حاصل قوله

لان المراد بالاسناد هو الاسناد بالايجاب

او السلب والمراد بالاسناد ههنا هو النسبة

ولا شك ان الايجاب ثمة مع ايقاعها وفى

النب

السلب نسبته مع انتزاعها قوله الفعل الاصطلاحى

معناه ان الايجاب ايقاع النسبة والسلب انتزاع النسبة

اوالفعل الحقيقى الفعل الاصطلاحى هو لفظ ضرب مثلا

لا بالفاعل والمفعول فى قولنا ضرب زيد اه

وهو قائم بالمتلفظ قوله والضمير فيه يعود

اى بالمتكلم وهو الحدث

الى ذلك المدلول بجواز عود الضمير الى بعض المدلول

اى العدل

كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى

قوله وسائر الاشياء المعمولة للفعل اى باقى

من الحال والاستثناء والتميز

الاشياء فى المفعول وغيره قوله لتعلقه من الفعل

اى للموصوف بالفعل لصوقا اكثر من لصوق سائر

الاشياء بالفعل قوله ولكونه عطف على قوله

لان الفعل قوله موجدا للفعل غالبا كما فى

ضرب زيد ونظائره وانما قال غالبا احتراز

عن الامور العدمية والاعتبارية كما فى مات زيد

وقرب زيد ونظائره واحترازا يضاعى نحو قولك

اكثر وقبل واسود فان الفاعل ههنا في الحقيقة

فاعل لا موجد قوله بمنزلة الفاعل في مثل اخذ

وذلك لان الاول آخذ والثاني ماخوذ فان قولك

اعطيت زيدا درهما معناه جعلت زيدا عاطيا

درهما اي آخذا له من العطو وهو الاخذ قوله

في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم اي لا يجوز

ذلك كما لا يجوز اخذ صاحبه الدرهم قوله

وجواز اعطيت درهمه زيدا اي يجوز ذلك

كما يجوز اخذ درهمه زيد قوله وفي كان يعطي

حقه العصابة فالضمير في حقه راجع الى

العصابة اي في كان يعطي العصابة حقه

فالعصابة متاخر لفظا لكنه متقدم رتبة لانه

معفول الاول قوله اكل الكمثرى موسى

اي هذه قرينة معنوية وما بعدها قرينة لفظية

قوله وجب تقديم الفاعل على المفعول اذا

كان الفاعل مضمرا متصلا سواء كان المفعول متصلا

او لا قوله فلا يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو

ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا

عمرا زيد للزم منه ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ

بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد احدا

الا عمرا زيدا او لا مع تعدد المستثنى المفرغ بمعنى

ما ضرب احد الا عمرا زيد فان كان الاول

كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما فقط

وان كان الثاني كان القول بما ضرب الا عمرا زيد
ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام
الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب
لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدد
المستثنى المفرغ ونمنع بقاء الفعل بلا فاعل
لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا
للفعل فيكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا
وقد لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش
اجازه في كتابه الكبير وكذا الظاهر والحق ان تقديم
الفاعل ليس بواجب في هذه الصورة بل تقديمه
اولى اذ لو لم يتقدم لزم ان يقع الحصر
قبل تمامها على الموصوف قوله فالعلة التي ذكرنا

في الامور الموجودة فيهما ولا يرد فيهما النظر المذكور هناك
بل تقديم الفاعل فيهما واجب بلا اشكال لان الحصر فيه
في الجزء الآخر فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا قوله
دفع من الاشكال الذي عرفته فيلزم انقلاب المعنى
والاشكال الذي قد مر هو ان الانقلاب انما يلزم
اذا قدم الفاعل وحده واما اذا قدم مع الا فلا
انقلاب اذ الحصر انما هو فيما يلي الا كما عرفت قوله
في جواب من قال من قام فان قلت ان السؤال
اعني من قام جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب ايضا
جملة اسمية ليثبت التطابق لكونهما جملتين اسميتين على ما
سنذكره في جواب أقام زيد من انه مقدر بجملة فعلية
رعاية للمطابقة بين الجواب والسؤال قلت ان من قام

جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة اذ تقديره اقام زيد
ام قام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام
بالفعل اولى فلما تضمن من معنى الاستفهام قطعا للتطويل
وجب تقديمه لذلك وان كان ذا الاعداد الى الفعل
صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه في الظاهر ففي
الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة
ويؤيد ذلك مجيء الجواب جملة فعلية في قوله تعالى
قل يحييها الذي وقوله خلقهن العزيز العليم
قوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فعال
بكسرة وبكيت عليه كلاهما بمعنى ضرع الرجل اي خضع و
ذل والضارع الضعيف النحيف قوله ومختبط
المختبط هو الذي يسأل من لا قرابة بينهما وقوله مما

تطيح

تطيح الطوائح من اجل اهلاك المهلكات اياه
يتعلق بقوله مختبط اي يسأل لاجل اهلاك المهلكات
ماله او بقوله ليبك اي ليبك لاجل اهلاك المهلكات
يزيد والطوائح جمع مطيحة طاح اي هلك واطاحه غيره
اي اهلكه وكذا طوحه فيكون مطوحة الطوائح اي
تذهبه العوائد وهي الحوادث التي ترمي الشخص
في المهالك فقيل كل موضع له مفسر اي في كل موضع
للفعل فيه اي في ذلك الموضع مفسر قوله وانما
وجب حذفه في هذا النوع في هذا الموضع ونظائره
لان الابهام في المفسر انما نشا من حذفه واما
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز
الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد

قوله اى نعم قام زيد اى لم تقدر فى الجواب الجملة
الاسمية بان يقال تقديره نعم زيد قام بل قدر
الفعلية ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونهما
جملتين فعليتين قوله واذا تنازع الفعلان واما
صرح بالفعلين بناء على ان الفعل اصل فى العمل
واقتصر على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
فاذا عرف حال التنازع بين فعلين عرف حاله فيما عداهما
قوله واشار الى هذين القسمين بقوله ان الكلام
بدون قوله مختلفين صحيح تام الا ان القسم
الثالث ينقسم الى القسمين الا انه لا يكون فيه اشارة
الى ان هذا القسم الثالث ينقسم لاقسمين و
لا يكون فيه دفع التوهم الذى سنذكره وليس شئ

منها مما يحتاج اليه فى صحة الكلام واكن ان قوله
مختلفين احتراز عما اذا تنازع الفعلان فى اسم
باعتبار الفاعلية وفى اسم آخر باعتبار المفعولية
نحو ضرب واكرمان زيد عمرا وههنا تنازع الفعلان
فى الفاعلية والمفعولية وليس فى هذا المثال التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين واما القسم
الثالث فهو ان يتنازعا فى اسم واحد
فيطلبه احدهما باعتبار الفاعلية والآخر باعتبار
المفعولية فيكونان مختلفين فى اقتضائه
الاسم فقوله مختلفين لدفع وهم من يتوهم
وعلى هذا يكون مختلفين حالا من الفعلين المقدر
فى القسمين الاولين اذ لا يتوهم فى الثالث

فكان ينبغي ان تقدم مختلفين عليه قوله ضرب
ضرب زيد وضربت ضربت زيداً فزيد في المثال
الاول مثال للموكد دون التاكيد فانه لا يتفق
تنهما فاعلاً لانه يكرر لمجرد الفعل الاول وزيد في
المثال الثاني معمول للموكد ايضا دون التاكيد
فانه لا يتفق تنهما معمولا لانه يكرر لمجرد الفعل
مع الفاعل قوله مثل ضربت وضربني زيد
فان ضربت وضربني وان توافقا في صورة
اللفظ لكنهما مختلفان في الحكم قوله وانما قال
في الفاعلية فذكرهم ان الفاعلية يتناول الفاعل
وما نسب اليه وان المفعولية يتناول المفعول
وما نسب اليه وقد عرفت ما فيه قوله

ظاهرا بعدهما في الظاهر ان المراد في تنازع الفعلين
اسما واحدا بعدهما انهما يجب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون الموضع وقوعه في ذلك الموقع
معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور
تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع
بعدهما يكون متصلا بالعامل الثاني وهو مع كونه
متصلا بالثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول
كما لا يخفى سواء كان ضمير غائب او مخاطب
او متكلم وسواء كان ضميرا مرفوعا او غيره
واذا لا تنازع في الضمير المتصل لم يتصور قطع
التنازع فيه لا بالحذف ولا بالاضمار واما
الضمير المنفصل الواقع بعدهما فنحو قولك ما ضرب

واكرمت الا انا فيه تنازع فعلى هذا مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معاً
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه اذ لا يتصور
الاضمار مع الا ولا بد منه اذ يفسد المعنى وليس
هذا عندهم تنازعاً يمكن قطعه بما هو طريق القطع
عندهم ونحو ما ضربت واكرمت الا اياك يمكن
قطع التنازع فيه بالحذف الذي هو معتبر عند الكل
لكنه يمتنع فيه الاضمار ايضاً قوله اولم يترتب
الحكم المذكور عليه وهو اختلاف الفريقين في ان
اعمال ايهما اولى قوله زيد ضربني واكرمني
مثال التقدم قوله ونحو ضربني زيد واكرمني
مثال التوسط قوله لزم الاضمار الا قبل وهو

امتناع

امتناع التنازع قوله وفي لزوم الاضمار الثاني
نظر بناء على انه لما تحقق التنازع في هذه الامثلة يمكن
ان يجعل كل واحد من الفعلين بدلاً عن الآخر اذ لو
لم يمكن لم يكن هناك تنازع قطعاً ونحن لا نسلم ان
زيداً في المثال الاول يتعين لان يكون فاعلاً
للاول بل جاز ان يعمل فيه الثاني فنصبه على المفعولية
ولا يسند الفعل الاول الى زيد حقيقة بل الى
ضميره ولا نسلم ايضاً ان زيداً يتعين في المثالين
الاخيرين لان يكون مفعولاً للفعل الاول بل جاز
اعمال الثاني فيه والجواب عن النظر ان اعمال
كل واحد جائز لكن الخلاف بين الفريقين في انه هل
اعمال الاول هو المختار عند الفريقين وهذا هو

المراد من النفي لانه لا يجوز اعمال الثاني فتأمل

قوله وجاز خلافا للفراء فاعمل جاز في عبارة

المتن مشير راجع الى اعمال الثاني مع اقتضائهما

الاول الرفع فما ذكره الشارح هو حاصل المعنى

قوله ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع

او النصب نحو ضربني واكرمني زيد واكرمت

وضربت زيدا فان زيدا في الاول فاعلهما

وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني

الرفع والثاني الرفع واعمل الثاني نحو ضربت

واكرمني زيد جاز عند الفراء بهذه النسخة التي

غير اليها النسخة الاولى هي الصحيحة لاشتمالها على

تفصيل مذهب الفراء فانه ان اقتضى الفعلان

او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمت زيدا

الرفع فعنده يعمل الفعلان معا في ذلك

الفاعل ويكون رفع الواحد مسندا الى العاملين

جمعا ولا استحالة فيه لان العامل باعث لا موثر

وكذا ان اقتضى الفعلان النصب يعمل الفعلان

معا لما عرفت فقطع الشارح عنده من لمن

الصور من باعمال الفعلين معا وان اقتضى الاول

النصب والثاني الرفع واعمل الثاني جاز عنده

اذ يحذف المفعول من الاول ولا يضمر فلا محذور

وان اقتضى الاول الرفع والثاني النصب

فان اعمل الاول جاز عنده ويقدر المفعول في

الثاني فلا يلزم حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر

لفظا ورتبة وان اعمل الثاني لم يجز عنده لانه

وهو اما الحذف واما اضمار قبل الذكر

يلزم منه احد المحذورين قوله وكمتا بالنصب
عطف على المنصوب فيما سبق والكمت جمع الكمت
وهو غير مستعمل اكتفاء بكميت وهو تصغير ترخيم
والكميت ما لونه بين الحمرة والسواد قوله
قدماة والمدماة هي التي لونها لون الدم لشدة
حمرته قوله والمتن والمتن لحمة الظهر قوله
جرى واستشعرت ففاعل جرى حينئذ مستتر عند الجمهور
ومحذوف عند الكسائي قوله لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت حذفه جائز لكنه قليل
وانما الممتنع هو الاقتصار على احد المفعولين
بان يكون الآخر نسيا منسيا اذ يلزم في الاقتصار
احد طرفي النسبة وهو باطل ضرورة قوله

لو

نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه لا يخفى ان
معما گردانیدن — لفظ اياه
هذه الاضمار يجري مجرى التعمية اذ لا يظهر انه راجع
اي ما راجع الى زيد او الى منطلق لاحتمل كل واحد منهما
الى ماذا قوله وهو اضمار اعمال الاول مع انه
اي زيدا او منطلقا
يلزم منه حذف المفعول في الثاني مع ان هذا
الحذف خلاف المختار كما عرفت قوله
لصار ذلك المثبت منفيا كقولك لو جئتني
لاكرمتك فان المجيء والاكرام منفيان بحسب
المعنى قوله لصار ذلك المنفي مثبتا
كقولك لو لم تشتمني لم اضربك فان الشتم و
الضرب مثبتان بحسب المعنى قوله ويكون منفيا
كفاني
بعد دخول لو عليه وكذلك كما في مثبت لفظا
وقد وقع جواب لو ويكون منفيا بحسب المعنى

في قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار

كانه قال لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من
المال قوله فاذا يلزم ان يكون طالبا في هذا الكلام
مبني على ان الواو في ولم اطلب للعطف وهو الظاهر
وقد يتوهم ان الواو للحال وذلك هو الفهم المقلوب
في كفاني والمعنى كفاني قليل من المال حال كوني غير
طالب القليل من المال ولا مشاحة بين ان يكون
قليل من المال كافيا له وبين ان يكون هو غير طالب
اياه دليل على ان كفاني مرتب على السعي لادنى
ليكون كفاني مرتبا على طلب قليل من المال
معيشة وهذا السعي هو عين طلب القليل من المال
او مستلزم له فكيف يكون الكفاية المرتبة على هذا
لان الحال مقارنة للعامل
السعي مقيدة بعدم الطلب ومقارنة له فتامل
قوله مفعول ما لم يسم فاعله قوله لانه لما ذكر

تعريف الفاعل ولم يذكر واخذ فيه قيد على جهة فانه
واما الذين ذكروا تعريف الفاعل
مفعول ما لم يسم فاعله عندهم داخل في حد الفاعل
وقسم منه وهو مذهب الائمة من اهل البصرة
تبعهم صاحب المفصل وغيره قوله لكان مسندا
او مسندا اليه في حالة واحدة ما ذكره منقوض
بقولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فان الضرب فاعل
اعجبني ومسند الى فاعله الذي هو زيد وانما الذي
في حالة واحدة
لا يجوز هو ان يكون لشيء واحد مسندا او مسندا
اليه بالقياس الى امر واحد فالاولى ان يقال
لما لم يجز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت
تعين المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل لانهم
كرهوا ان المفعول الثاني الذي هو مسند به

مقام الفاعل الذي هو مسند اليه مع وجود المفعول

الاول الذي هو مسند اليه قوله لان النصب

ای کون النصب غیر شعر بالعلیة

هو المشعر بالعلية وذلك لان النصب بتقدير اللام

الدالة على التعليل فاذا زال لم يبق اشعارا

ای حین زوال النصب

بالعلية وح لبثوت حقيقة المفعول له قوله

بقي المفعول به لان بقوم الى وقد نقل عن سيبويه

انه اذا كان غير المفعول به اهم في الكلام كان اولى

بان اقامته مقام الفاعل مثلا اذا كان المقصود

الاصلي وقوع الضرب امام الامير اقيم ظرف

المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به وكذا

الحال في غيره ومنه قول ان عرو لو ولدت

اسم امراة

قفيرة جرو كلب لسبت بذلك الجرو الكلابا قوله

جرکلب

ای لسبب قوله یا ذلک الجرو

أذهبت زيدًا — ذهبت بزيد

قوله من صفة او غيرها مما يدل على معنى زائد على

مدلول الفعل كقولك ضُرِّبَ ضُرِبْتان او ضَرْبات

او ضربة او ضَرْب ذلك الضرب واما قولك

ضُرِبَ ضَرْبٌ فليس فيه فائدة زائدة على مدلول

الفعل فلا يجوز قوله فانت مخيّر في ذهب

بزيد الظاهر ان بزيد في هذا المثال مفعول به حقيقة

لانه عدّي الفعل اليه بالباء، ومعنى ذهبت به اذهبته

ای یعنی ذهب بزید و بین اذهبته

اي جعلته ذاهبا وان كان بينهما فرق دقيق

و في اكثر النسخ مررت و فيه نظر مُرّ

فالاولى ان يمثل بقولك مررت بزيد الى

قولك مرور اشديدا قوله ومنها المبتدا

والخبر واما قوله سابقا منه الفاعل اي من المر

فوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما

فلم يعتد بذكر مفعول ما لم يسم فاعله لشدة
ارتباطه بالفاعل حتى عده بعضهم فاعلاً
وحصر المبتدأ والخبر بقوله ومنها لانهما ملحقان
بالفاعل الذي هو الاصل في استحقاق الرفع عند اكثر
النحاة ولم يعتد بما ذكره بعد المبتدأ والخبر من
المرفوعات بشيء ايضا لكونها راجعة اما الى المبتدأ او
الخبر لان اصلها فاعل قوله او ما في معنى
الاسم اي نحو يا من الاسم كنحو عندي انك قائم
مكانه قيل عندي قيامك قوله اي ان تسمع
بالمعيدي ظلما حذف كلمة ان للتخفيف عاد الفعل
الى رفعه وقد يقال لا حاجة الى اعتبار ان
وحذفها بل الفعل وحده يقام مقام المصدر

الا انه قد ورد في المثل هكذا ان تسمع الخ
والمعيدي تصغير معدي اي منسوب الى معد
وهو ابو قبيلة من العرب وانما خفف
استثقالا للتشديدين مع ياء التصغير قوله
المجرد عن العوامل وهذا التجرد اما حقيقي كما في زيد
قائم او حكمي كما في بحسبك زيد وهل من خالق
غير الله قوله عن العوامل اللفظية السماعية
والقياسية قوله وهي اسماء غير مركبة وقد
عرفت ان هذه الاسماء مبنية على السكون
عند الكل كما تقول على سبيل التعداد زيد عمرو بكر
لا غير وكذا قوله او الصفة لما كان المبتدأ
على قسمين احدهما مسند اليه والآخر مسند لاذكر

اي حرف النفي الواقع بعد حرف النفي والف الاستفهام وفاعلها ما

ويجوز وقوعها بعد الف الاستفهام وحرف النفي لا فقط لظاهر

المبتدأ والثاني هو صفة كاسم الفاعل واسم
المفعول المستجمعي للشرائط المذكورة وبكون
الصفة ليست مسندا اليها بل هي مسندة الى فاعل
لها هو قائم مقام خبر المبتدأ اوجب تعريف
المبتدأ بحيث يتناول القسمين معا فلذلك
اورد الترديد اشار قوله لو قال بعد حرف
الاستفهام اي كانه ذكر الف الاستفهام لانها
الاصل في باب الاستفهام وما عداها ملحق بها
وليس بحال في حرف النفي كذلك اذ ليس
لنا حرف هو الاصل في النفي وما عداه محمول
عليه قوله غير شامل لاسم الفعل اي كون
اسماء الافعال مبتدأ مختلف فيه كما ذكره

الترديد في مقام التعريف لا يجوز لانه [illegible] الا ان يقال الترديد بمعنى التنويع

قوله لانه خبر مبتدأ او فيه نظر وجهه ان الزيدان اذا كان مبتدأ والصفة خبرا له فلا يكون [illegible] الزيدان [illegible] واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام فلا يتوهم

قوله ان الحديث يشكل [illegible] والجواب ان زيدا وان وقع مؤخرا في اللفظ لكنه متقدم رتبة لكونه مبتدأ ووقع حرف الاستفهام لا يكون داخلا على الصفة حقيقة فلا اشكال

المص

المص هناك في شرحه ومقصوده هنا تحديد
اي في باب اسماء الافعال
المبتدأ الذي هو متفق عليه قوله
لان خبر المبتدأ قد يكون غير اسم فتناول
كلام المص في قسم الاسم فالحد صفة للاسم
المقدر فلا يكون حد الخبر متناولا للجملة و
لذلك قال وقد يكون الخبر جملة قوله
ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد با
المسند اليه لو قصد هذا المعنى تعالى المسند اليه
لاشتماله على الضمير ولا يحتاج الى الظاهر
اي الى المبتدأ [illegible] يقع لفظه به لغوا فاجاب
انه يجاب بتقدير الاسم كما ذكره قوله
اسم ملفوظ اي استقلالا قوله لانه محكوم
عليه فان قيل ان الفاعل محكوم عليه وليس

[illegible]

حقه ان يكون مقدما على فعله قلنا قد عرض

ما يمنع من ذلك (اي عن التقدم) وهو كون الفعل عاملا في الفاعل

ومن حق العامل ان يتقدم على معموله قوله

وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما وذلك لان

المحكوم عليه ذات والمحكوم صفة له وحق

الذات في الذكر ان يتقدم على الصفة ليكون

ذكر الالفاظ على وفق ترتيب المعاني قوله

وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لا اختلاف في ان

الفاعل يجوز ان يكون نكرة مع انه (اي الفاعل) محكوم عليه

وما ذكر (اي الشارح) انه قد يخصص بتقدم الفعل عليه ليس

بشيء لان اختصاصه بالفعل انما يحصل بعد جعله

محكوما عليه باسناد الفعل اليه فكيف يتصور

على المحكوم به

اختصاصه المصحح (فاعل مصحح) لكونه محكوما عليه بما نشأ عن (عبارة عن الحكم) عنه (صفة الاختصاص)

كونه محكوما عليه فالصواب ان الحكم على ما يكون

موقعه اكثر استعمالا اولى وافيد وان النكرة يجوز

ان يجعل مبتدا اذا كان في الاخبار عنها

فائدة كقولك كوكب انقض الساعة

قوله لحصول احد من في الدار مكانه قيل

الحاصل في الدار رجل او امراة قوله ما احد

خير منك هذا المثال على مذهب بني تميم اعني

ان لا تعمل كلمة ما عمل ليس قوله وهو تقديم

الحكم عليه قد عرفت ان تخصيص الفاعل بتقديم

الحكم عليه باطل فالصواب اعتبار الصفة

قوله وتخصيص المبتدا النكرة بالحكم المتقدم

عليه الظاهر ان اعتبار التقدم لدفع الالتباس
بالصفة لا لتصحيح الابتداء بالنكرة كما في الفاعل
فانه باطل وتوهم فاسد قوله وهذا لم يجز
قائم رجل قبل ذلك لكان في الظروف
وايضا في قائم بالمبتدأ على قوله حتى يجوز
اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا
التباس لان الجار والمجرور لا يصلح ان يكون
مبتدأ قوله اعلم ان خبر المبتدأ يكون مفرد
هذا هو الاصل في خبر المبتدأ قوله والمراد بالمفرد ههنا يعني ان المفرد ههنا في مقابلة
الجملة ومن ما اشتمل على نسبة اسناده جملية
في مقابلة المركب مطلقا فنحو ان قائم خبر

مفرد

مفرد ولا في مقابلة المضاف فنحو غلام زيد خبر مفرد
ولا في مقابلة التثنية والجمع فنحو ضاربان وضا
ربون خبر مفرد قوله عن اسم الفاعل والمفعول
المسند الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله سواء
كان ضميرا مستترا كزيد ضارب او بارزا عند
الشرائط المعتبرة في البروز او مظهرا كزيد
ضارب غلامه او مضروب غلامه فان الخبر
في جميع هذه الصور مفرد لا جملة كما حقق في
الكتب المطولة قوله وقد يكون جملة خبرية اي
محتمل الصدق والكذب وذلك لان الجملة تفيد
احكاما مثل ما يفيده المفرد قوله لان الجملة
الشرطية جملة خبرية بالحقيقة اما الظرفية فراجعة

الى الفعلية قطعا واما الشرطية فالخبر الاول منها

فعلية قطعا واما الخبر الثاني فقد يكون اسمية ايضا

قوله نحو اللام في نحو نعم الرجل زيد اذ الرجل

زيد في المثالين مبتدا وما قبله خبره قوله لئلا

ينتقض بالخبر الجملة وكذا بمثل قولك قولي لا اله الا

الله قوله وما وقع ظرفا سواء كان ظرف مكان

او ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة اي في يوم الجمعة

وكذا الجار والمجرور وان لم يكن راجعا الى احدهما نحو

الكر بستين قوله اذ ذلك المقدر العامل في

الظرف في الحقيقة هام قوعا بذلك الفعل

المقدر او شبهه قوله كالاستفهام والشرط

والتعجب وفي ذلك ان يكون المبتدا هو الشان

او ما هو في معناه نحو كلامي لا اله الا الله ابو بكر

اي مطلقا

فتكون فعلية

اي لوجود اللام قائما مقام الضمير

عن ضمير الشان

بهذه الجملة خبر

لان المبتدا

عبارة ايضا عن الخبر

ومثال ظرف المكان الجلوس امام الامير

يقع خبر المبتداء

اي احد الظرفية

اي مقدر بجملة

اي الضمير والظاهر

اي ومن المبتداء الذي يطلب صدر الكلام

اي مما يجب تقديم المبتداء

موجود

لان الجملة التي وقعت بعده عبارة عنه اي

لان كلامي خبر المبتدا الثاني لانهما اي

قال صاحب المفتاح لعل المبتداء نكرة والمسند معرفة الا انه ليس في كلام العرب قيل ان مراده في الجملة الخبرية حتى ينتقض بمثل من ابو بكر وغيره كما في الشرح من المطول

اي اي شخص ابو بكر وقيل ابو بكر مبتدا لانه معرفة

قوله ولانه يغير الاول لان ماله صدر الكلام وهو

الاشياء المذكورة قوله وفيه نظر ايضا لان اللام

ان يدخل المبتداء دون الخبر الا في باب ان للفروق

فهناك يكون دخول اللام هنا في الخبر شاذا قوله

لو قال جعلاه معرفة اصوب قد يقال نبه على اعتبار

هذا التقييد بايراد المثال من المفرد قوله للاشكال

بمثل الزيدان قاما وانحو الجواب ان التقديم هنا

ايضا واجب لئلا يلتبس المبتداء بالبدل او بالفاعل

على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا

على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند

قوله لجواز ان يقال على الله عبده متوكل منه

لمتعلق خبر ضمير المبتداء قوله كالمثال الذي

ذكره ففي المثال المذكور قام الظرف في الظاهر

بقول المصنف

بيان مرجع الضمير

هذا جواب

اي مفردا

الباء السببية

وهو زيد قائم

اي تقديم المبتداء

اي على لغة اكلوني البراغيث

لانها ضمير الفاعل

كما يقولون اكلوني البراغيث

التي دلت على تانيث الفعل

وهو متوكل

وهو ضمير عبده

وسوء على انه

وهو عبده

وكان الخبر متاخرا عنه

لعله قيل فانه يجوز ان يكون الزيدان بدلا من الضمير

وهو على التمرة منها دينار

بحسب الظاهر جر مقام جر الحقيقي فيصدق عليه انه متعلق بالجر وانه
جر مفرد الواجب تقديمه على المبتدا ما هو خبر في
الظاهر اعني الظرف قوله ويمكن ان يجاب عن النظر
بانه اراد بالجر الجر لفظا وهو الجار والمجرور واراد
بالمتعلق المجرور لكنه يلزم اطلاق المتعلق على الجز
قوله ما الذي يأتيني له درهم والذي ان يكرمني
اكرمه له درهم فلا يجوز دخول الفاء في هذين
المثالين وان فرض جوازها بدون الفاء قوله
وذلك لان الشرط والجزاء ولانهما اي ليت
ولعل تقتضيان صدر الكلام فلا يجامعان
ما فيه معنى الشرط لانه ايضا مقتض لذلك فوجود
لا التناقض قوله واعلم ان بعضهم الحق ان
المفتوحة ولكن بهما اما من جوز عدم تحلات
ان ولكن فلانهما ليستا كليت ولعل واما

من

من منع عدم الحاقهما فلان المبتدا به بدخولهما
زال عن صدر الكلام فزالت شبهه مع الشرط
لان الشرط له صدر الكلام فاذا زالت الصدرية
زالت المشابهة قوله مثل قولك خرجت
فاذا السبع ومثل قولك زيد في جواب من عندك
اي زيد عندي قوله واقف او مفاجئ فان
قصد انه نائم مثلا فلا بد من ذكره لان اذا
للمفاجاة لا يدل عليه قوله بعد لولا الامتناعية
احتراز عن لولا التحضيضية فانها تدخل على الفعل
لا على المبتدا قوله لامتناع الثاني لوجود الاول
فيدل على وجود الاول قوله كقول ان نفي
الخ ومثله قولك لولا زيد عندنا لهلك خالد وقوله
عليه السلام لولا قومك حديث عهدهم بكفر

اي اخطب وجود الامير حاصل
اذا كان قائما

لا تشنت البيت على قواعد ابراهيم قوله وهو قد ذهب
الزملة اي ما ذكرناه من كون خبر المبتدا بعد لولا حاصلا
وعدم دلالة عليه فلا يجب حذفه قوله والوجه فيه
كان على انها تامة بمعنى وجد وثبت قوله لان
الحال يدل على الوقت والزمان فان قولك جائني
زيد راكبا معناه جائني في زمان ركوبه قوله بمعنى وجوده
اي حاصل اذا كان قائما قوله او اخطب اوقات
كون الامير وعلى هذا التقدير يكون اذا كان خبرا
بنفسه لا بتقدير حاصل قوله او مقرون مع صنعته
وهذا اولى من التقدير الاول لان ذلك يجر موضعه
بعد المعطوف فلا يكون المعطوف واقعا في موضعه
قوله لان واو العطف بمعنى مع قبل اذا كانت
الواو بمعنى مع فلا حاجة الى تقدير الخبر كما اذا قيل
كل رجل مع صنعته قوله وجزما ولا بمعنى ليس

وغيرها كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث
من باب اعلمت وكالمبتدا في اقائم الزيدان
قوله وجوابه ان المراد بالمسند في الجواب الصحيح
ان المراد هو الاسم المسند لان البحث في احكام
الاسماء وما ذكره من الجواب لا تحته كما لا يخفى قوله
نصبوا افضل على الصفة واذا قالوا لا غلام رجلا
افضل منك نصبوا افضل ايضا على انه صفة
قوله ويمكن ان يقال ان المراد بني تميم ... ويقال ان
كلم لا نكرة لا يحتاج الى تقدير الخبر لان قولك لا قيام
بمعنى انتفى القيام وقولك لا رجل بمعنى انتفى الرجل
فلا حاجة الى تقدير الخبر اصلا وكلما يدخل على القبيلتين
لا يعمل في شيء منهما اذ ليس فيه قوة اختصاص باحدهما
حتى يكون حرف العمل فيه المنصوبات قوله اولانه

فى المعنى عبارة عما يعنى ان الضمير راجع الى المنصوبات
وانما ذكر لان المنصوبات عبارة بحسب المعنى عما فى
قوله مفرد ما شتمل وهو مذكر لفظا وكل ضمير وقع بين مذكر
ومونث هما عبارتان عن شيء واحد فانه يجوز فيه
تذكيره وتانيثه قوله ثم المفعول المطلق اى من
المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية قوله لانه
فعل الفاعل الفعل بفتح الفاء مصدر فعل يفعل والفعل
بكسرها هو الاثر المترتب على المعنى المصدرى الذى
هو التاثير قوله وهو الضرب فقط اراد به الضرب
الذى هو مفعول مطلق وهو الاثر المترتب على المعنى
المصدرى الذى هو التاثير فلفظ الضرب مثلا يطلق
على التاثير المخصوص وعلى الاثر المترتب عليه وللتفاوت
بين المعنيين قد لا يفرق بينهما وتعالى المنزل

ذكر الضمير الراجع الى المنصوبات لان المنصوبات عبارة عن ما وما مذكر لفظا فكان تذكيرا ايضا

قوله لانه فعل الفاعل بالحقيقة اى المفعول قلنا بهذا المفعول له ايضا فعل الفاعل بالحقيقة والاجل هو الحقيقى الذى اوجده فاعل الفعل فى ضرب زيد فان فاعلية زيد كذلك المفعول اليه صار فاعلا فان فاعليته المفعول اليه والمفعول له ليس زيد لاجل بنية الضرب على تقدير عدم الفرق بين وهذا الجواب المتاتى حقق قدس سره المفعول والمصدر والاستاد الشريف الفرق بينهما ... وحقيقة حاصله بمعنى الايقاع والمصدر والمفعول المطلق قد يكون مصدرا نحو واعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق قد يكون ... من وجه لان المفعول المطلق قد لا يكون مفعولا مطلقا قولك ضربته ضربا وقد لا يكون ... وضربته سوطا والمصدر قد يكون مفعولا مطلقا نحو اعجبنى ضرب كالمثال المذكور وقد لا يكون نحو اعجبنى
شرح فقاعى

المفعول المطلق هو المصدر بناء على ان لفظهما
واحد وكذا الحال فى الفاظ سائر المصادر فانها تطلق
على المعانى المصدرية وعلى اثارها المترتبة عليها فاذا قلت
فعلت فعلا فمعنى فعلت المعنى المصدرى وفعلا هو
الاثر المترتب على ذلك المعنى فيكون مفعولا مطلقا
واذا قلت فعلا كان فعلا مفعول به فى الحقيقة
فتامل قوله خلق الله العالم اذا قلت خلق الله
خلقا واردت به معنى قولنا آفريد خدا آفريدن
كان خلقا مفعولا مطلقا وان جعلت خلقا بمعنى
المخلوق كان مفعولا به ومعنى كلامك فى آفريد خدا
آفريده را ومن هذا يعلم ان العالم فى خلق الله العالم
ليس مفعولا مطلقا بل مفعول به قوله ليدخل فيه مثل
ذهب وسر فانهما منصوبان بفعل ليس مشتقا منهما
اذ لا يستعمل ... بل بفعل بمعناهما مثل هلك

واهلكه الله وويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب تقول ويح
لزيد وويل لزيد فرفعهما على الابتداء ولك ان تقول
ويحا لزيد وويلا لزيد فتنصبهما باضمار فعل كانك
قلت الزمه الله ويحا وويلا ونحو ذلك ولك ان
تقول ويحك وويح زيد وويلك وويل زيد بالاضافة فتنصبهما
باضمار فعل قوله ضربته سوطا وضرب الامير فاعل الاول
ضربته بسوط واصل الثاني ضربه مثل ضرب الامير
وقيل السوط يطلق على الآلة المخصوصة وعلى الضرب
بتلك الآلة فيقال ساط يسوط سوطا وعلى هذا يكون
سوطا موافقا لذلك الفعل في المعنى قوله وهو ذكر بيان
له اى ذكر ذلك الاسم بيانا للفعل المذكور وفي
نحو كراهتي في المثال المذكور عن الحد اذ لم يقصد
بكراهتي بيانا للفعل المذكور بل قصد ذكر ما وقع عليه
الفعل المذكور فيكون مفعولا به ويمكن دفع النقض

بلا حاجة الى زيادة ما ذكره وهو ان يتعلق المراد منه فعلم
فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك الفعل اى يكون اثرا
لذلك الفعل ولا شك ان كراهتي ليس اثرا لكراهت
المذكور بل هو اثر لفعل آخر وقع عليه ذلك الفعل
وان قصد بكراهتي ما يكون اثرا لهذا الفعل يكون
مفعولا مطلقا ويظهر الفرق في قولنا كراهة
داشتم كراهه داشتن خود را وقولنا كراهت
داشتم كراهت داشتن خود را قوله فاذا جمع
المرتان امكن التثنية بل وجه التشبيه ليفهم ما
هو المقصود وكذا اى في الجمع هذا على القياس
ما ذكره في النوع قوله او تقول انه واجب
الحذف في هذا القول ليس بشيء اذ لا نزاع
لاحد في استعمال مثل حمدت حمدا وشكرت
الله شكرا قوله فانه ليس من هذا القبيل لكون

ما زيد سيرا فانه لا يجب الحذف فيهما بل يجوز لين
يقال ما زيد يسير سيرا قوله لان فعله مذكور اى
فعله الناصب له قوله يكون المفعول المطلق
جزءا الصواب ان يقال يكون المصدر عوضا عن
ذلك الاسم فان قوله سير شديد فى المثال المذكور
ليس مفعولا مطلقا وان كان صالحا لان يكون مفعولا
مطلقا فى مثال آخر كقولك سرت سيرا شديدا
بعد النفى وهو ما اى كلمة ما قوله ليس بخبر عن انت
اى لا يصلح لان يكون خبرا عنه اى انت بحسب
الظاهر بل بتاويل بعيد قوله ما انت الا سيرا
الظاهر ان يقال ما انت الا تسير سيرا قوله غير ان
وقع اثر مضمون جملة المراد بالاثر هو الغاية قوله
سفرا قريبا او بعيدا فان قوله قريبا او بعيدا
تفصيل لمضمون الفعل وحده بلا اعتبار انتسابه

الى الفاعل وهو تفصيل مضمون مفرد وفى المثال الثانى
لوحظ انتسابه الى الفاعل حيث فصل سفره القريب
او سفره البعيد فيكون تفصيل المضمون جملة قوله
لاثر مضمون جملة اى للعاقبة مضمون الجملة المتقدمة
قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا اى من المواضع
التى يجب اى يجب فيها قوله هو الذى يقع المفعول
المطلق فيه للتشبيه اى المصدر الذى يصلح
فى الجملة ان يجعل مفعولا مطلقا وانما قلنا
فى الجملة اذ ربما يصلح ذلك فى المواضع المذكور
هو فيه كما يظهر فى بعض المحررات قوله صوت
حسن فقوله صوت بدل منه قوله كما هو الظاهر
ويحتمل التاكيد اللفظى نظرا الى الجزء الاول ان
جوز فى غير المسند من النكرات ويحتمل النعت
نظرا الى الجزء الثانى وان نصب كان مفعولا

مطلقا اما للمصدر المذكور او الفعل مقدرا اي يصوت
صوتا حسنا قوله علاجا العلاج ما يتناول من الاعمال
بالآلات الظاهرة من الجوارح والمقصود ان يكون
دالا على الحدوث دون الاستمرار ليناسب
تقدير الفعل الدال على الحدوث قوله علم علم
الفقهاء وزهد زهد الصلحاء فان العلم والزهد
دالان على امرين مستمرين فلا يصلح تقدير الفعل
لنقصان على البدلية قوله ولهذا يلزم النصب
اي ولان المعتبر ان يكون علاجا لم يصلح النصب
في المثالين المذكورين فوجب في هذا المثال لان
المقصود الحدوث المستدعي لتقدير الفعل اي يضرب
ضرب الملوك قوله فاذا له ضرب صوت حمار
ان رفع صوت حمار احتمل ان يكون مبتدأ آخر
وترك فيه العاطف وان يكون بدل الغلط لكنه

مستبعد

مستبعد في كلام الفصحاء وان نصب كان مفعولا مطلقا
اي يصوت صوت حمار قوله وانما وجب
اشتمالها اي اشتمال المذكور المقدم وهو الجملة
قوله وقع للتشبيه بعد جملة هي قوله قوله فاذا له
صوت ولا مدخل في ذلك لقوله مررت بل
هو لارتباط المعنى به قوله فاذا هو يصوت
صات الشيء وصوت بمعناه قوله كقولنا
ضربت ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده
وهو مفرد قوله مضمون الجملة التي هي عنى الا
عتراف فان قلت مضمون الجملة ثبوت
الالف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق
قلت هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد
فهو ايضا مضمون الجملة قوله بمعناه منها ما
وقع مضمون جملة منها ما وقع له فان احتملت

اي فتعين قوله منها ما وقع

فهكلا ضابطه القسم اثنان اذ لا يجب حذف الفعل
الناصب قوله لبيك في الصحاح الب بالمكان
اذا اقام به ولزم قال الخليل لب لغة فيه قال الفرا
ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك ونصب على
المصدر كقولهم حمدا لك وكان حقه ان يقال
لبا لك وثني على معنى التاكيد اي البابا لك
بعد الباب واقامة لك بعد اقامة قوله
وسعديك الاسعاد الاعانة والمساعدة المعاونة
وقولهم سعديك اي اسعادا لك بعد اسعاد المفعول
قوله المراد بوقوع الفعل عليه اي ليس المراد
من الوقوع هو الوقوع الحسي كما في ضربت زيدا
لعدم جريانه في شكرت الله شكرا بل المراد به
الوقوع المعنوي وهو تعلقه بشيء والمراد
تعلقه بشيء غير الفاعل كما سنذكره لان تعلق

الفعل

الفعل بالفاعل يعني تعلق قيام لا تعلق وقوع
قوله وهذا معلوم من بيان الكلام لان الكلام
في المفعولات قوله ويمكن ان يجاب الى آخره اي قيل
في الجواب ان المراد من قوله ما وقع هو ما ذكره
لذلك اي لوقوع الفعل عليه وزيد في المثال الاول قوله
المذكور انما ذكر ليحكم عليه لا لانه وقع عليه فعل
الفاعل قوله وانما يلزم اي نصبه قوله ولا يمكن
ان يحمل على انتهوا عن خير لكم ثم حذف الجار واوصل
الفعل كما في استغفر الله ذنبا اي من ذنب قوله
اي اتيت مكانا ما هولا وقيل معناه اتيت
اهلا اي اقارب لا اجانب ووطئت سهلا
لا حزنا وفي الصحاح قولهم مرحبا واهلا اي اتيت
سعة واتيت اهلا فاستانس ولا تستوحش قوله
نحو الحلب زيدا اي الحلب اقباله وهذا الشمول انما

ليظهر اذا جعل الطلب انشاء للطلب لا اخبارا عنه
والا لكان زيد في هذه العبارة مخبرا عن طلب اقباله
لا مطلوبا اقباله وبينهما بون قوله لفظا او تقديرا جعل
قوله لفظا او تقديرا متعلقا بقوله نائب اي ينوب عنه
نيابة لفظية او تقديرية فنصبهما على المصدرية ويمكن
ان يجعل حالا اي طلب اقباله بحرف كذا كونه ذلك الحرف
ملفوظا او مقدرا ولعله اظهر قوله لان اصل يا زيد
يا ادعو زيدا لفظا او ادعو ههنا انشاء اذ كر وان
كان في الاصل اخبارا قوله ليدل على الانشاء فان
ذكر الفعل يوهم الاخبار نظرا على اصله قوله وليس مثل
يا هذا ويا هؤلاء كذلك بل هو قبل النداء مبني
فينبغي بعد النداء على البناء الذي كان عليه قبله
قوله وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما فان
حرف النداء مع قصد التعيين آلة التعريف فان قيل

فعلى هذا يلزم في يا زيد تعريفان قلنا لا استحالة في
ذلك وانما الممتنع اجتماع آلتي التعريف وقد يجاب
ايضا بان زيدا ينكر اولا ثم ينادى فيحصل هذا الجواب
في يا هذا فان تنكيره غير مستعمل اصلا وقد يقال ايضا
ان يا في يا زيد قصد به النداء فقط ولم يقصد به
التعيين لان ما بعده متعين في نفسه لانه علم فلا يكون
آلة التعريف قوله لكونه مشابها للكاف الخطاب
الذي هو حرف اه وقد سبق ان كاف ادعوك
مشابه لكاف الذي هو حرف قوله فاصل يا زيد
ادعوك على الانشاء ثم حذف الفعل وعوض عنه
يا دفعا لتوهم الاخبار فانفصل الضمير فصار يا اياك
ثم وضع زيد موضع المضمر دفعا للالتباس بنداء غيره
قوله فرقا بين ما كان بناء لازما وبين ما كان بناؤه
عارضا فان البناء العارض يشبه الاعراب في العروض

والاصل في الاعراب ان يكون بالحركات كما ان الاصل في البناء
ان يكون بالسكون **قوله** اكتفاء بالفتحة في
بعض اللغات وهي لغة ضعيفة وقد يقال لو بني
على الفتح لاشتبه بالمنادى النكرة في مثل يا احمر
قوله لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر او نقول
دخول الجر لكونه من خواص الاسماء قوى جانب الاعراب
فرجع الاسم الى اصله الذي هو الاعراب **قوله**
ح اي حين دخله الف الاستغاثة **قوله** ان كان
معربا وان كان مبنيا قبل دخول حرف النداء يبقى
على حاله كما يقال يا خمسة عشر اذا سمي به **قوله**
فلكونه نكرة ولا يشابه كاف الخطاب في التعريف
ولا يكون واقعا موقعه **قوله** اي في حكمها فان الاضافة
اللفظية في حكم الانفصال فكانه قيل يا زيد الحسن
وجهه لكن اذا وقع منادى نحو يا حسن الوجه لم يكن في

حكم

حكم المفرد بل في حكم المضاف لاعتبار الشبه اللفظي في
المنادى الذي هو اقوى من تابعه **قوله** فان التوابع
المضافة اضافة حقيقية **قوله** وتلك التوابع
التاكيد اي اراد التاكيد المعنوي فان التاكيد اللفظي
هو تكرير اللفظ الاول بعينه فيكون باقيا على حاله كما
نحو يا زيد زيد **قوله** يعني ان حركة كل واحد من المنادى
المبني وحركة المعرب عارضة الى آخره العبارة
الصحيحة ان يقال ان حركة كل واحد من المنادى المبني
والاسم المعرب عارضة او يقال ان كل واحد من
حركة المنادى المبني وحركة المعرب عارضة فتامل
قوله ويشتمل مثل يا فتى الفاضل ويا قاضي العالم
ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام الى آخره يجوز الرفع
والنصب في المثالين الاولين ظاهر واما في المثالين
الآخرين فلا يجوز النصب عند المص لما ذكره في قوله

فالذي هو الرفع الرجل لكن عند غيره يجوز في يا زيد الرجل
الوجهان بخلاف يا ايها الرجل فانه ملتزم الرفع
اتفاقا قوله وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه
تابع لهذا التعليل يقتضي ان يختار النصب في سائر
التوابع المذكورة قوله التي يجوز انتزاع الالف
واللام منها مثل الحسن انما جاز في الحسن انتزاع اللام
اذا كان علما لانه لا مانع هناك لفظيا ولا معنويا من
الانتزاع اما الاول فلان اللام ليس جزءا من هذا
العلم واما الثاني فلانه لا يفوت بحذف اللام عنه
معنى اذ ليس اللام فيه بمعنى حتى يفوت بفواته
نحو النجم والصعق انما امتنع حذف اللام فيهما لانه
جزء من العلم لانهما صارا علما بالغلبة الاستعمال مع
اللام بخلاف الحسن فانه وضع علما ابتداء فالمانع عن
الانتزاع اللام عنهما لفظي وكذلك لا يجوز انتزاع اللام

عن مثل

عن مثل الرجل لانه يفيد فيه تعريفا يفوت بانتزاعه
فالمانع فيه معنوي قوله مخالف لما ذكرنا اولا
بيان المخالفة ان المذكور اولا يدل على ان
العلم الذي فيه اللام قسمان قسم يجوز انتزاع
اللام عنه كالحسن فيختار فيه الرفع وقسم لا يجوز
فيه ذلك كالنجم فيختار فيه النصب اتفاقا كما
على ان مثل الرجل يختار فيه الرفع اذ يجوز فيه
حذف اللام واما المنقول من شرح الكتاب
فيدل على ان المختار في العلم الذي فيه اللام مطلقا
هو الرفع وان المختار في مثل الرجل هو النصب
فيتخالفان في حكم النجم اذ المختار فيه على المذكور
اولا هو النصب وعلى المنقول من الشرح هو
الرفع ويتخالفان ايضا في حكم الرجل اذ المختار
فيه على الاول الرفع وعلى الثاني النصب ويمكن

ان الجمع بينهما بان يقال قوله وفرق بينهما بان
النضر ونصر اعلم تدل على ان اختيار الرفع انما
هو في العلم الذي لم يكن فيه اللام جزء كالحسن
بخلاف النجم اذ ليس نجم بلا لام علما فيكون المختار
فيه النصب لامتناع الانتزاع المانع للتعلق
كما ذكرناه وقد عرفته من قبل هذا القول هناك
واما مثل الرجل فقد عرفت ان فيه ما فيهما معنويا
فيكون مما امتنع انتزاع اللام عنه كالنجم فح
يتوافق ما ذكره اولا وما نقله في شرح الكتاب
قوله عطف على قوله المفردة فكانه قيل المفردة
ترفع وتنصب والمضاف تنصب فهو عطف
بجملة فعلية قوله لامتناع وجود فائدة بيانية
لام التعريف اما اذا عرى عن اللام فانه يقع منادى و
يكون منصوبا لكونه حينئذ لكونه مشابها للنكرة

للمضاف

للمضاف الحقيقي ولم يعتبر هذه المشابهة اي كونه ضعيف لكنه المنادى
بل جعل في حكم المفرد وجوز فيه وجهان لان التابع اقل
قوة من المتبوع قوله يا عبد الله اناك اي قد عرفت ان المضاف
الى ضمير المخاطب لا يجوز ان يقع منادى وكذا لا يجوز وقوعه
بدلا عن المنادى فقوله يا عبد الله اناك ليس على ما ينبغي
قوله ويا زيد بشر الا ان يعلم ان تابط زيد لانهما
اسمان لشخص واحد احدهما لقب له والآخر اسم علم كما في
يا زيد بشر اذ الظاهر كونهما اسمين لشخصين وان جاز
كونهما اسمين لشخصين ولشخص واحد قوله اعلم ان
المنادى المبني خرج به يا عبد الله والعلم كيا رجل
قوله ويعلم جوازه من قوله ويختار فانه يدل على
ان الفتح مختار اولا وراجح فيكون هناك ما هو
مرجوح قوله اي اذا نودي بالاسم لله اي اذا اريد
نداء المعرف بلام التعريف قوله بهو ها في يا ايها

الرجل فيكون ذكره لازما كما في يا ايها الرجل كما لا يجوز
يا اي الرجل لا يجوز ايضا يا ايته الرجل ولو كان في
يا ايهذا هو ها في هذا الجائز ذكره لان دخول ها في اول
اسم الاشارة ليس بلازم قوله ثم لما كان ان يقول اه
حاصل السؤال ان كل واحد من اي واسم الاشارة كاف
في التوصل ولا فائدة في الاتيان باسم الاشارة عقيب
اي ويمكن ان يجاب بان المقصود من الجمع بينهما هو
التدرج في النزول من الابهام الى التعريف ولما كان
اسم الاشارة اقل ابهاما من اي ولذلك جاز يا هذا
بدون وصف دون يا اي عقب اي به تدرجا
فيكون اي منادى وهذا صفة له والرجل صفة لهذا
قوله وانما التزموا رفع الرجل اه اي جعلوا
حركة الرجل حال كونه صفة للمنادى المبني حركة التي كان
يستحقها لو وقع منادى ولم يجوزوا اعطاء حركة اخرى

يكون

ليكون ذلك تنبيها على انه هو المنادى بالحقيقة
وان المبهم وصلة فقط قوله يا ايها الرجل ذو المال
يعني ان الرجل مع كونه مقصودا بالنداء معرب
مرفوع فيكون توابعه مرفوعة ايضا قوله لوجوب
رفع متبوعه لما كان توابع الرجل توابع للمعرب الذي
التزم رفعه تنبيها على ما ذكرنا وجب رفع توابعه
تحقيقا لذلك التنبيه قوله كانك قلت يا ايها الرجل
يا ذا المال فيكون حينئذ بدلا من المنادى المفردة المرفوعة
وقد عرفت انه في حكم المنادى المستقل ولا يجوز جعله
بدلا من الرجل لانه اي في التذكار لا يوصف الا بذي
اللام اي باسم الاشارة الموصوفة بذي اللام
قوله ويعلم ذلك منه فانه اذا جعل ذو المال بدلا
فاي كان من توابعه اي من توابع الرجل كلا وانما
في توابع الرجل قوله كان هذا بمنزلة اي يريد ان كلم

اى فى النداء لا يكون الا وصلة فلا يكون صفتها الا مرفوعة
واما كلمة هذا فيجوز ان يكون وصلة فيجب رفع صفتها
وان يكون مقصودة بالنداء فيجوز فى صفتها الرفع
والنصب كما فى صفة زيد قوله ليس للتعريف بل هو
عوض عن همزة اله قوله ويتم انه تاكيد لفظى للاول
ولم ينون مع كونه معربا لانه مضاف قد حذف منه
المضاف اليه اذ اصله يا تيم عدى تيم عدى فحذف المضاف
اليه عن الاول واقحم اضيف اليه للاول ليكون كالعوض
عنه فيكون الثانى ايضا مضافا الى المذكور صورة
نقلب الياء تاء فى التاء تناسب الياء فى كونهما علامة
التانيث كما فى ضربت وضاربة وهندى
تضربى فعلت تاء للتخفيف فيما هو اكثر استعمالا
قوله على اللغة المشهورة انما قال على اللغة المشهورة
انما قال على اللغة المشهورة لانه جاء يا غلام بفتح الميم

لكن

لكن فى لغة ضعيفة قوله حذف آخره تخفيفا وترخيم
غير المنادى يكون ايضا حذفا فى آخره للجر والتخفيف
قوله لان المضاف اليه ليس فى المنادى لفظا بل
المنادى هو المضاف نحو يا غلام زيد واما نحو يا عبد
الله علما فقد اعتبر فيه اصله لفظا فيكون المنادى
يجب هو المضاف فقط قوله سيبويه شرط فى ترخيم
اى فى ترخيم ما فيه تاء التانيث قوله واعلم انه
لو قال او قبل آخره مدة اى لو ترك قوله حرف
صحيح لكان اولى قوله بمنزلة تاء التانيث فى ان
كل واحد منهما زيادة الحق باخر الاسم وجعلت
فى تمامه حيث اجرى الاعراب على تلك الزيادة و
لذلك فتح ما قبل كل واحد منهما قوله واذا كان المحذوف
فى حكم التانيث اى اذا كان المحذوف مرادا لفظا

ومنع كان في حكم الثانيث فيترك الباقي على حاله
قبلتا الواو ياء والضمة كسرة اذ ليس في الكلام اسم
متمكن في آخره واو قبلها ضمة بلا فصل لكونه مستقلا
والمنادى في حكم المتمكن لان بناءه عارضي كالاعراب
قوله في المندوب والمندوب هو الذي يبكى عليه
ويعدد محاسنه قوله هو المتفجع عليه بتفجع اي
اي توجع قوله لا بقول اي لا يعتمد عليه قوله في الطراف
كراشد ودع احدهما حذف حرف النداء وذلك
لانه ليس بعلم بل جنس فينبغي ان لا يرخم وان لا
يحذف منه حرف النداء قوله اطرق كرا الكروان
بالتي يكك طائرا وفي المثل اطرق كرا اطرق كرا ان
النعامة في القرى يضرب للمتعجب بنفسه قوله احتراز
عن مثل قولنا زيد قائم الاولى ان يقول احترازا عن مثل
قولنا زيد بقوله لو سلط الخ قوله لكنه مشتغل بمتعلق

ذلك

ذلك الاسم الا ان يقال بمتعلق ذلك الضمير هو المنصوب
قوله لا تدخل فيه الخ يمكن ان يقال ان قوله لو سلط بعينه
منه عن جواز التسليط فيعلم من ذلك انه ليس هناك
مانع لفظي ولا معنوي قوله عند عدم قرينة النصب وقيد
القرينة بهذه الصفة لان مطلق قرينة النصب ليست
معدومة والا لم يصح النصب اصلا قوله يكون النصب معها
مساويا اي مع وجود قرينة النصب وهي ذلك الفعل
المشتغل لكن هذه ليست قرينة مقتضية للتساوي
او الاختيار للنصب او وجوب قوله والرفع ليس
كذلك فاذا رفع الاسم المذكور وقيل زيد ضربته
لم يكن في قبل ما اضمر عامله فوجب اخراجه عن حده فقال
قوله لان الخبر يحتمل الصدق والكذب الخ رد على ذلك
بانه غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وبين

الكلام المحتمل للصدق والكذب فالاولى ان يقال
ان الطلب لا يقع خبر المبتدا الا بتاويل بجعله من احوال
المبتدا حتى يصح ربطه به وجعله بيانا للحكم من احكامه
وكذا الرفع مختار بعد اذا ~~المضاف~~ للمفاجات
اى مع قرينة النصب المختار قوله للتناسب فان
التناسب امر مهم عندهم لا يكرهون معه حذف الفعل
قوله كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل اه
وذلك لان النفي متعلق بالنسبة وهي داخلة في
مفهوم الافعال واما الاستفهام فلكونه متعلقا بالامور
المبهمة وذلك كان تعلقه بمعاني الافعال التي تطرق اليها
التغير ولا يستقر على حالة واحدة اولى قوله احتراز عن
اسم الاستفهام لانه لا يكون النصب مختارا في مثل من زيد
ضربته ومتى زيد ضربته قوله وعلى تقدير الرفع كان منضافا الى
الجملة الاسمية قيل ذلك على ان اذا الشرطية يجوز دخولها على الجملة

الاسمية

الاسمية فلذلك لم يجب النصب معها كما وجب
مع ان التي هي الاصل في باب الشرط قوله حمل حيث
عليها كلم حيث هو موضوعة للمكان وفيه التنبيه على وجوب
اضافتها الى الجملة والفعلية اولى لكون النسبة
داخلة في مفهوم الافعال قوله ولانه يستعمل ايضا
للشرط حيث يستعمل الشرط الا مع زيادة ما في آخرها
قوله لكن لا التحذير اما بعده بل هو محذوف منه فخرج
عن القسم الاول في التحذير لذلك وخرج عن القسم الثاني
منه ايضا لانه ليس مكررا قوله او ذكر معطوف على
فعل ناصب للتحذير لا يصح عطفه على ما قرانه ح
لان ذلك الفعل المقدر مع ما يقوم مقام فاعله
جملة وقعت صفة لما تقدم قوله او ذكر المحذر منه
لا يصح جعله صفة له لخلوه عن الضمير الراجع الى ذلك الموصوف

والصواب ان عبارة المتن ركيكة فان التحذير قسمان
احدهما محذر وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا عما بعده
كما ذكره والثاني ان يكون محذرا منه مذكورا مكررا
فهذا القسم الثاني وقع بالتفسير عنه اختلال سواء
قدر او ذكر المحذر منه على صيغة الفعل كما صرح به كلام
الشارح او على صيغة الاسم اعني المصدر كما توهم بعضهم
قوله وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء
واحد اي كان اصله اتق نفسك والاسد فكره اجتماع الضميرين
كما ذكر فعدل بالثاني الى لفظ النفس فصار اتق نفسك
والاسد ثم حذف الفعل لعدم الفرصة فعاد لفظ النفس الى
اصله وهو الضمير ولكنه صار منفصلا لعدم ما يتصل به فصار
اياك والاسد المفعول فيه قوله الفعل هنا
لفظا او تقديرا الا يقال انه منقوض بيوم الجمعة لصدق
الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه بل هو مبتدا قوله

لما ذكرنا في تعريف المفعول به وهو ان يقال كونه
مبتدا لا ينافي كونه مفعولا فيه كما اتى هو كونه مرفوعا
لقيامه مقام الفاعل لا ينافيه والحق في الجواب ما ذكرناه
هناك لا ما ذكره الشارح قوله وما تركبت منهما كالاسبوع
والشهر والسنة قوله لكان اسما صريحا اي لكان
اسما الزمان والمكان اسما صريحا في قولك مضى الوقت
وطاب المكان ولم يكن مفعولا فيه قوله وما في معناها
اي في معنى هذه الاسماء المذكورة كالوراء و
امام قوله كالدار فانه شبيه بها اي بلفظ الدار
المفعول له قوله اي بسبب حصول المفعول له بسبب
حصول الفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين علة غائية
للفعل كالتاديب للضرب والثاني ما ليس كذلك
كالجبن للقعود والقسم الاول يكون علة بحسب
تعلقه للفعل وبحسب الوجود في الخارج معلولا له

والقسم الثاني يكون يجب وجوده في الخارج علة
للفعل قوله او لم يكن مقارنا للفعل اي او لو لم يكن لانه
معطوف على ما بعده لو في قوله مثلا لو لم يكن فهذا
مع ما عطف عليه شرط وجزاؤه قوله لم يجز حذف
الاسم المفعول معه قوله مع انه لم يجز غيره اي لم يجز
النصب على انه مفعول معه لعدم الوقف بينه وبين
العطف لفظا ويمكن ان يجاب عنه بانه اراد جواز
العطف على وجه يكون خصما للنصب في اللفظ للنصب على انه
مفعول معه ليتصور وجهان في اللفظ قوله الجواز اعم
من ذلك اي اعم من جواز العطف وعدمه لانه يتناول
وجوب العطف ايضا قوله والذي يدل عليه
اي على ان الجواز اعم قوله في لا شك انه يجوز فيه الوجهان
اما النصب على انه مفعول معه فظاهر واما العطف فلانه
لا ينافي قصد المصاحبة بالواو وكما في كل واحد رجل وضيعته

نعم لا يستلزم العطف قصد المصاحبة قوله لكن في جواز
اطلاق هذا الاسم عليه نظر فالاولى ان يقال مراده
ان الواقع بعد واو المصاحبة الواقعة بعد معمول من
لفظا مع جواز العطف يجوز فيه الوجهان احدهما
ان يجعل مفعولا معه فينصب والثاني ان يجري على ذلك
ويعطف على قياس ما وقفته في ما اضمر عامله على شريطة
التفسير قوله لضعف العامل اي لضعف العامل المعنوي
فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولا معه مع جواز
العطف الذي لا ضعف في عامله نبه اخذ المصنف
واما عند الزمخشري فيجوز ذلك مع كون العطف
هو المختار قوله وان لم يجز العطف تعين النصب
ووجب اعتبار ذلك العامل الضعيف لا لأن القوة
الحال قوله لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به بل
ما يبين هيئة الفاعل من حيث انه فاعل اي باعتبار

قيام الفعل وكذا ما يبين هيئة المفعول به من حيث
معمول به اي باعتبار وقوع الفعل عليه والنعت
يبين هيئة الذات مطلقا قوله لا يبين هيئة الفاعل
ولا المفعول به بل يبين هيئة المفعول المطلق قوله
ولا يشكل الخ واما نحو قولك ضربت الضرب شديدا
فمعناه اوجدت الضرب حال كونه شديدا فنحو هذا في
المعنى المفعول به قوله لان العامل في زيد هو الابتداء
واما في المثال الاول فلانه مبتدا عنه واما في المثال
الثاني فلانه خبر عنه قوله وهو غير جائز اي اختلاف العامل
في الحال وصاحبها قوله ويمكن ان يجاب عنه بان الاختلاف
ذي الحال الخ والاولى ان يقال ان زيدا في قولنا هذا زيد
قائما انما صار ذا الحال بتاويل اشير الى زيد وانبه على زيد
فيكون مفعولا به معنى فيتحد العامل ايضا واما زيد في قولنا
زيد في الدار قائما فبجعل ذا الحال بتاويل استقر او حصل

زيد في الدار قائما كان فاعلا معنى فيتحد العامل
ايضا وان جعل الضمير المستتر ذا الحال لم يكن المثال
وما ذكره الشارح من الحمل على المجاز بعيد جدا
وقد يقال ان الضمير المستتر ايضا فاعل معنى لان
عامله معنوي وهو الظرف قوله والترجي وغير ذلك
كحرف التشبيه في مثل قولك كان زيدا راكبا
اسد قوله لانه محكوم عليه وذلك لان الحال حكم
يجب المعنى على ذي الحال قوله اعلم ان صاحبها مرفوع
على انه مبتدا ومعرفة مرفوع على انه خبره ولا يجوز
ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستتر وان
يكون ومعرفة منصوبا عطفا على نكرة لان تعريف
ذي الحال ليس شرطا للحال قوله وليس بجيد للعطف
على العاملين الخ وح يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام
هكذا وشرط صاحبها ان يكون معرفة وهذا محتمل

معنى كما ذكره ولفظا لانه يلزم العطف على الضمير
المجرور بدون اعادة الجار قوله كونه متأولا
كقولك الطلب جهدك قوله والعراك في قولهم الاظهر
ان يقال في قوله وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال قوله وتقديره ارسلها معتركة
العراك هذا مبني على ان ارسلها العراك في قولهم واما
اذا جعل في البيت فالضمير في ارسلها للاتن الوحشية
وفي ارسل ضمير مستتر راجع الى العير قوله اي يجوز تقديمه
على العامل المعنوي كقولهم الكل يوم لك ثوب ويجوز
ان يكون ثوب حالا اي نزوا المجرور وذلك لاعتماده
على حرف الاستفهام فيجوز عمله اتفاقا قوله لوجود
المناسبة بين الحال والظرف اذ الحال هو شبيه المفعول
بالمفعول فيه في كونهما فضلة وشبه المفعول فيه خاصة في
الدلالة على الزمان فشابهة الحال للظرف اكثر

فكذلك

فكذلك ذكره ههنا تنبيها على اختلافهما في هذا الحكم
قوله لانها بمنزلة الموصول اما المصدر فبمنزلة
الموصول الحرفي لانه مقدر بان مع الفعل واما اسم
الفاعل واسم المفعول المعرفان باللام فاللام
فيهما اسم موصول بمعنى الذي ومتصرفا قوله
وكذلك الحال لا يتقدم عليه اي على المجاز لانه عامل ضعيف
فلا يتقدم معموله ولا ما هو في حيز معموله بخلاف
الفعل فانه عامل قوي فيجوز ان يتقدم عليه الحال من فاعله
وان لم يتقدم عليه فاعله لعله لم يوجد في الحال
فقال ابو علي الفارسي هو هذا يرد عليه انه يجب
ان يكون الاشارة في حال كونه بسرا وهو باطل اذ
قد يشار اليه قبل كونه بسرا وبعده ايضا قوله
ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة والا لكانت
اجنبية عنه فلا تقع حالا منه قوله لعدم العلم في اول

الامر

مع كون الاسمية ثبوتية في الاستقلال قوله نحو كلمته فوه
الى فيّ فان كان حالا عن الفاعل فالهمزة في فاه كان
حالا عن المفعول فالضمير في فوه قوله والحال يدل على
عدم الانقضاء اه قيل ان الماضي يدل على الانقضاء
قبل زمان المتكلم والحال الذي يبتني تحته الفاعل او المفعول به
قيد لعاملها فان كان العامل ماضيا كان الحال ايضا ماضيا
بحسب المعنى وان كان حالا كان حالا وان كان مستقبلا
كان مستقبلا فما ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال
بين زمان الحال وهو الذي يقابل الحصة للماضي وبين
ما يبين الهيئة المذكورة ويمكن ان يقال ان الفعل اذا
وقع قيدا للشيء يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا
بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل زيد ركب ليغنم منه ان
الركوب كان متقدما على المجي فلا بد من قد حتى يقربه
الى زمان المجي فيفاد به فتامل قوله فهذه الحال حال

حال من الفاعل والمفعول وهو الضمير المستكن في ثبتت
او اثبته قوله لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه
واجب الحذف فعلى هذا لا يكون الحال المؤكدة الا مقررة
لمضمون جملة اسمية ومنهم من جوز كون الحال مقررة
لمضمون جملة فعلية كقوله تعالى ثم وليتم مدبرين
ولا تعثوا في الارض مفسدين وانا انزلناه
قرآنا عربيا وجعل كونها مقررة لمضمون الجملة
الاسمية لوجوب حذف العامل لا شرطا لوجوب
الحال المؤكدة قوله ما رفع الابهام لما كان كلمة ما
عبارة عن اسم نكرة كما ذكره كان تمييزا ولا لكل
اسم نكرة فقوله يرفع الابهام يخرج عنه ما لا يرفع
الابهام قوله لكن ذلك الابهام غير مستقر في الاصل
لان العين لم توضع مبهمة بخلاف عشرون فانه موضوع
لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي

مستقر وفي المعنى طارئ غير مستقر **قوله** عن صفة وهيئة
لا عن الذات وكذا القهقرى في رجع رجوع القهقرى
فانه يرفع الابهام عن هيئة الرجوع لا عن ذاته اذ لا ابهام
فيه **قوله** عن نفسه اي لا عن نسبته **قوله** وان لم يكن
جنسا لجمع ان المراد بالتمييز جمعا فيقال صرح المص
في شرح المفصل بان ما ليس بجنس يجب جمعه فيقال
خمسة اثوابا وخمسة اثوابا وثياب لان مفرده
لما لم يكن موضوعا للجنس الشامل للقليل والكثير
عدل عن لفظ افراده الى ما هو ادل منه على الجنس
وهو الجمع اذ المقصود بيان الجنس واعترض عليه بمثل
ثلثون ثوبا واجيب بان حاله معلوما في باب
العدد والكلام فيما عداه جازت اضافته ذلك
الاسم او جازت اجازته اذا روعي شرائط
الاضافة بان يحذف التنوين ونون التثنية

ويحذف

ويحذف اللام ايضا ان كان ذلك الاسم متوقفا
باللام كالغفيران فان اريد بقاء اللام فيه لم يكن
اضافته كما اذا اريد بقاء نون التثنية فيه
لم يكن ايضا اضافته **قوله** دفعا للتوهم اضافة
الشيء الى نفسه وانما قال لتوهم لانه من اضافة
العام الى الخاص وليس ذلك من اضافة الشيء الى
نفسه وح يتجه ان يقال اضافة العام الى الخاص
كثيرة ولا اعتداد بذلك التوهم فالاولى ان يقال
لما كان استعماله مع المميز كثيرا روعي في هذا الاستعمال
ما هو حقه من ترك الاضافة بسبب ما ذكر من حال
التنوين والنون واضيف الى غير المميز لان استعماله
معه قليل فيحصل الفرق مع ترك الاولى في القليل
قوله لكون الاضافة اكثر على الاصل وهو التخفيف بحذف
التنوين وقيل هذا اشارة الى ان كون المضاف اليه

مجرورا بالاضافة ونصب التمييز على النسبة بالمفعولية
فالاول اولى لانه اصل قوله او في ذات عطف
على قوله في ذات وكانه اشار الى ان الذات
المعتبرة قسمان احدهما ما يكون منسوبا اليه
حقيقة كقولك طاب زيد بمعنى طاب اب زيد و
ثانيهما ما يكون سببا لنسبة الطيب الى زيد وان لم
يكن منسوبا اليه الطيب حقيقة كقولك زيد علما اي
طاب زيد من جهة العلم وبسببه والظاهر ان لا يفرق
ويجعل كل واحد منهما منسوبا اليه حقيقة ويقال المعنى
علم زيد قوله والمشابه للجملة اسم الفاعل اه النسبة في
هذه الاسماء الى فاعلها او ما يقوم مقامه داخلة
في مفهوم هذه الاسماء فصارت شبيهة بالجملة
بخلاف النسبة في الاضافة فانها خارجة عن اسم
المضاف قوله فالمثال الاول عبارة عنه اي الاب في

المثال

المثال الاول اما عبارة عن زيد او عبارة عن ابنه
والثاني اضافة بنيه وبني عمه اه يعني ان ابوته المذ
كورة في المثال الثالث اضافة بين زيد وبين غيره ويحتمل
وجهين ايضا على ان يكون ابوة زيد لولده او يكون ابوة
والده له قوله ثم ان كان اسما يصح اه ان زيدا في طاب
زيد نفسا يسمى ما انتصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب
الى زيد صارت سببا لانتصاب التمييز لا بمعنى ان زيدا
عامل في التمييز وناصب له قوله ولان النفس غير ما عداه
يعني ان لفظ المميز لا يوافق هذا الشرح لانه اكتفى في
المميز بكون التمييز صالحا لان يجعل لما انتصب عنه فيندفع
عنه لزوم اتحادهما لكنه يرد عليه سؤال آخر كما ذكره
اشكل بمثل طاب زيد نفسا يمكن ان يقال اراد بقوله
ثم ان كان اسما غير النفس اذ من المعلوم ان النفس لا يكون
الا عين ما انتصب عنه وههنا سؤال آخر وهو انه اراد

بصحة جعله لما انتصب عنه جملة عليه موالاة بخبر بعض نحو
طاب زيد ابوه فلا يكون مما يحتمل الوجهين وان اراد بها
جملة عليه اما موالاة الا اشتقاق ورد عليه طاب الزيد
علما وطاب الزيدان علما وطاب الزيدون علما
فيلزم المحذور وهو اجتماع المطابقة وعدم المطابقة
في الجنس لما قصد فيه في التثنية والجمع باعتبار واحد
مع انه لا تثنى ولا يجمع كانه قولك طاب الزيدان علما
وطاب الزيدون علما اذا اريد نوع واحد من المعلوم
كالنحو مثلا قوله ولم يجز اطلاق الجنس مفردا فيه
بصيغة الجمع على ان المراد حقائق مختلفة يستحق
كل واحدة منها ان يعبر عنها بصيغة على حدة لكنها
لما كانت مشتركة في حقيقة ذلك الجنس عبر عنها بصيغة
الجمع التي هي في قوة الفاظ متعددة قوله وان كان
صفة عطف على قوله ثم ان كان اسما قوله لله دره

فارسا

فارسا اي الدر اللبن يقال في الذم لا در دره اي لا
كثر خيره ويقال في المدح لله دره اي عمله واعلم انك اذا
قلت لاحد لله دره لم يعلم باي شيء مدحته واذا مدحته
قلت لله دره فارسا عرف انك مدحته بكمال الفروسية
وقيل معناه التعجب والعرب اذا اعظموا الشيء غاية
الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بانه لا يقدر عليه
الا هو قوله لكن التمييز اولى واذا حمل على التعجب فان جعل
تمييزا كان معناه التعجب من فروسية زيد مطلقا وان
جعل حالا كان معناه التعجب منه في حال كونه فارسا
والمقصود من هذه العبارة هو المعنى الاول لانه
المناسب فالتمييز اولى قوله ان الغارتي يرفع الابهام
عن نسبة دره الى المعنى لله در فروسيته قوله اي لا يتقدم
على العامل مطلقا الاولى ان يقال ولا يتقدم
التمييز على عامله ان كان اسما اتفاقا واما عدم تقدمه

على العامل اذا كان فعلا فيفهم من قوله والاصح الخ وعلى تقدير ان
ح يلزم ان يكون قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل مستدركا
وكان يكفيه ان يقول ولا يتقدم التميز على عامله خلافا
للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا قوله اتهجر ليلى للحبيب
روي بالتاء وقيل على هذه الرواية في كاد ضمير الشان وفي
تطيب ضمير ليلى اي وما كاد الشان تطيب ليلى نفسا
بالفراق فقدم التميز ورد بانه يحتمل ان يكون في كاد ضمير
الحبيب او ضمير ليلى على تاويل الانسان والشخص ويكون
نفسا خبر كاد على الاصل المرفوض كما في قوله وما كدت آئبا
لكن الاول ارجح فلا يكون دليلا قطعا على تقدم التميز و
يروى ايضا بالياء فلا يتعين الاستدلال اذ جاز ان يكون
في كاد ضمير الحبيب ونفسا ينتصب على التميز من كاد
ويطيب خبر كاد اي ما كاد نفسه يطيب بالفراق
ويروى وما كاد نفسا ولا استدلال ح لان الفرق في كاد

يجوز

يجوز ان يكون راجعا الى الحبيب والى ليلى بتاويل الشخص
ويكون نفسا خبر كان وتطيب على التانيث او التذكير
صفة نفسا بتاويل الشخص في التذكير اي ما كان
نفسا طيبة بالفراق قوله المستثنى الى المستثنى على ضربين
لما كان المستثنى يطلق على معنيين مختلفين بالحقيقة ولم
يكن جمعهما في تعريف واحد اشار اولا الى ان له معنيين
ثم عرف كل واحد منهما على حدة قوله بل معنى لان المستثنى
منه مفرد اللفظ في المثال الاول ايضا لان الرجال
لفظ واحد قوله والحق ان يقال الخ حاصله ان المستثنى منه
قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا كما في المستثنى المفرغ
قوله او يكون معناه حاصل هذا الوجه ان المستثنى قد يكون
مذكورا وقد يكون مقدرا قوله والمخرج بالبدل كقوله
تع ولله على الناس الخ خرج بالبدل غير المستطيع قوله
وبالشرط خرج بالشرط غير الداخلين قوله احدهما

ان يكون المستثنى بعد الا لغير الصفة اه قيل لا بغير قيد
آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج عنه نحو قرأت الا يوم كذا
فان يوما منها منصوب على الظرفية دون الاستثناء
واجيب بان المقصود كونه منصوبا قوله والتمام قيد
الا لغير الصفة اه قيل ان الواقع بعد الا التي للصفة
ليس مستثنى فلا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في المستثنى
والضمير في قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا راجع الى
المستثنى قوله ومالي الا آل احمد شيعة اذ اجعل شيعة
فاعلا للظرف كان المستثنى متقدما على المستثنى منه
وان جعل شيعة مبتدأ والظرف خبره وجعل الضمير المستتر
في الظرف مستثنى منه لم يكن المستثنى متقدما قوله
الا اليعافير والا العيس اليعفور الخشف وولد
البقرة الوحشية ايضا وقيل اليعافير تيوس
الظباء والعيس البيض من الابل قوله اى عد بعضهم

اه اراد به البعض المطلق لكانه قال خلا كل بعض منهم زيدا
فلا يكون زيدا داخلا في الجائين ومنهم من قدره
يكذا خلا المجائي زيدا وهو ظاهر قوله فهو مصدر في
موضع الحال اه وقيل مصدر بمعنى الظرف اى ذ ما
خلو بعضهم زيدا او خلو المجائي زيدا قوله اى ليس
بعضهم زيدا او ليس الجائي زيدا قوله لان البدل
لا يتخلف عنه اه وايضا في عامل المستثنى خلاف هل
هو كلمة الا او الفعل بتوسطها او المستثنى منه
والعامل في البدل هو العامل في المبدل منه اما على الانسحاب
او على التقدير قوله ويسمى مفرغا لانه فرغ العامل عن
العمل فيما قبل الا وهو المستثنى منه المحذوف لاجل
العمل فيما بعد الا وهو المستثنى قوله فمعناه ثبت
زيد الا عالما وهو غير جائز لما مر وهو انه يلزم ان يكون
زيد متصفا بكل صفة سوى العلم وهو باطل قوله

لزم تعدد لاعامله لان الحركة الملفوظة اعنى فتحة الدال عارضة بسبب دخول لا عاملة فيها وكذلك النصب المقدر حركة اعرابية عاملها لا فلا يجوز الحمل على شى غير هاتين الحركتين بل على الرفع الذى هو الموضع البعيد **قوله** ما زيد شيئا الا شى اى الا شى لا يعبأ به **قوله** وانما يحمل الاصل الفعلية مكان ليس بمعنى ما كان واذا قلت ما كان زيد الا قائما كان المقدر بعد الا هو كان وحده فلا يلزم المحذور وكذا فى ليس **قوله** او الالف واللام التى فى الفاعل هو الصحيح لكنه فى الصلة ضمير يعود الى الموصول وسوى بكسر السين وضمها مع القصر **قوله** وسوى بفتح السين وكسرها مع المد **قوله** بانه مفعول فاعله مضمر كما ذكر كلمة عدا وخلا اى حاشا البعض زيدا اى جانب او حاشا الجائى زيدا وانما يستعمل كلمة حاشا لتنزيه المستثنى عما ينسب الى المستثنى منه **قوله** مثل اعراب الاسم المثنى

ودا

وذلك لانها وضع غير موضع الا ونعرب ما بعدها الا بواسطة غير التى ذلك الاعراب على غير واضافة اليه **قوله** اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لان معنى غير معنى الصفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة حكم بها **قوله** واصل الا ان لا يكون صفة والسبب فى جواز حمل احدهما على الآخر هو دلالتهما على المغايرة فان الا يدل على مغايرة حكم ما بعده لما قبله **قوله** لانه للاستغراق والعموم فيصح الاستثناء لدخول زيد فيهم وان حمل اللام على العهد فان كان زيد داخلا فى القوم جاز الاستثناء وكان متصلا والا جاز الاستثناء وكان منقطعا **قوله** لانه لا يطلق الجمع على الاعداد ولعله اراد بالجمع ههنا ما يدل على متعدد سواء كان جمعا اولا فيدخل فيه نحو قوم **قوله** لان الجمع المنكور غير المحصور اه

فلا يصح الاستثناء المنفصل لعدم الجزم بعدم التناول
قوله ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد وعلى هذا
القياس ينبغي لم يصح جاءني رجال الا واحدا ابا لنصب على
الاستثناء لدخول الواحد قطعا بخلاف زيد فانه لا يعلم
دخوله ولا عدم دخوله قوله بان الدراهم محصورة في
الثلثة شرعا فيصح استثناء درهم ودرهمين لكن لا يصح
ان يقال له علي دراهم الا ثلاثة الدراهم على النصب بالاستثناء
لعدم الجزم بالتناول وعدمه قوله ولهذا الا يجب تناوله
لزيد لكن يجب تناوله لمثل العشرة من الواحد والاثنين
وثلاثة وغير بما تجوز جاءني رجال عشرة الا واحدا او اثنين
وثلاثة الى غير ذلك قوله ولم يبق سوى العدد وان صار
ذاما لما دا له قوله لكان اولى ليتناول مثل كان
افضل منك وافضل مني ويمكن ان يقال قد يعرف حال
المساوي من حال المعرفة لان العلم مشترك قوله احدها

نصب

نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه ان خيرا فخير وان
شرا فشر ومن نظايره قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
وان خنجرا فخنجر قوله وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي
لنفي الجنس مفردا الظاهر ان يقال اي وان كان الاسم
الذي يدخل عليه لا التي يليه حال كونه نكرة غير مضاف
ولا مشتبه به بل مفردا اذ لا بد في البناء من عدم الفصل
ومن كونه نكرة كما لا بد من كونه مفردا فقوله فان كان
مفردا اشارة الى انتفاء قيد الاضافة وما يشبهها فقط
قوله مع ان الفتح في الاخر اولى من الكسر للفرق بين حركته
معربا وبين حركته مبنيا وبعضهم ينونه مع كونه مبنيا
لان هذه التنوين للمقابلة فلا ينافي مع البناء قوله
فوجب التكرير في الجواب اي سواء كان هناك فصل

بين لا واسمها كقولك لا في الدار زيد ولا عمرو او لا يكون
فصل سواء كان تلك المعرفة مفردة او مضافة قوله
وكذلك اذا كان مفعولا بين لا وبين اسم لا الا كسوا ان
كان الفصل مع كون الاسم مضافا نكرة او مضافا
معرفة ففي الصحاح ثم اعلم انه اذا عطف على
اسم لا مع تكرار لا وكان المعطوف عليه والمعطوف
نكرتين معربين قوله فلا حول ولا قوة الا بالله
على هذا الوجه جملتان والخبر من احدى جملتين محذوف
لدلالة الخبر المذكور في الاخرى عليه قوله فتح الاول
ونصب الثاني الى قوله مثل نحو لا حول ولا قوة
الا بالله جملة واحدة اي لا حول ولا قوة الا حاصلا
بالله او الا حاصل بالله قوله وهو اوجه في الدلائل
اذا لا حول بغير الله ام قوة ولا يخفى ليس والتعذر

لا

لا حول الا بالله اي ليس حول الا بالله قوله فيجعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا لان المنفي هو المجموع لا الموصوف
وحده ولم يجز ذلك في المنادى لان النداء انما هو للموصوف
وحده قوله وهذا احد نحو العبود الا كسيل لا ...
الى الغيد الاول لان النعت الثاني وما بعده يجري
بقوله بلية قوله يجوز ان يعطى حكم الاضافة فيثبت
الالف في الاب ويحذف النون من الغلامين قوله
وذلك لان الاضافة فيهما الخ وانما قال فيهما لا الا ضافة
قد يجيء بمعنى عند المص خبرا ولا المشبهتين بليس
ولغة اهل الحجاز قال المص في شرح المفصل النحويون
يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون
ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل
لم يكن له عمل في احدهما وما لا وما كان على القياس

فالقياس ان لا يعمل في احدهما الجر وان قوله
ما اشتمل على علم الفاعلية المضاف اليه تنبيه على ان علم
المضاف اليه ليس مجرورا اصليا على قياس ما عرفه
المرفوع والمنصوب قوله بواسطة حرف الجر لفظا
اى الاضافة على معنيين احدهما عام وهو النسبة بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا مراد وبهذا الاعتبار قال المضاف
اليه كلاهما وثانيهما خاص وهو النسبة بتقدير حرف الجر
مراد وهذا هو المشهور في الاستعمال فنحو قولك عجبت بزيد
وكفى بالله وما جاءني من احد ليس الجر ورفعه بمضاف اليه اذا
لم ينسب اليه شيء بواسطة حرف الجر وكذا المضاف اليه بالـ
الاضافة اللفظية نحو معمور الدار وحسن الوجه ليس بمضاف
اليه حقيقة بل ثم ذكرها ملحقات بالمجرور الاصلي الذي هو
المضاف اليه الذي ذكره قوله اى الاضافة بتقدير حرف جر

على مذهبين واما الاضافة بحرف جر لفظا فلا يجب منها سوى
جر بحرف وسيأتي في باب حروف الجر قوله جنس المضاف
يعني انه اى المضاف اليه قوله يصدق عليه اى على المضاف
قوله او المضاف اى او يعني ان المضاف قوله ماخوذ منه
اى من المضاف اليه قوله نحو خاتم فضة وسوار ذهب
وباب ساج قوله الا الاسماء التي لو غلت في الابهام
فان الاضافة لا يفيدها تعريفا لحبا التوغل في الابهام
مثل اثنا في الدار البلاقع اوله وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى وان كان آخره واو
قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركة
الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة في ياء
المتكلم ثابت مع الالف والواو والياء قوله
واتى مالك والحجاز بدار اوله قد اهلك ذا المجاز

والآداة اى النعت قوله اشترط فى النعت ان يكون مشتقا
ليس هذا الكلام مطابقا للمتن فالصواب ان يقال انه
المشتق يتبع نعتاه وذلك ظاهر وكذا غير المشتق يتبع نعتا
وهو على قسمين احدهما ما يدل على معنى فى متبوعه عموما
والآخر خصوصا كما بينه قوله يتبع الموصوف فى عشرة
اشياء اى يتبعه فى اربعة من عشرة قوله فى حكم الاول
اى يتبعه فى اثنين من الخمسة قوله قاعد علاها العطف
قوله يجب ان يكون فى المعطوف كذلك حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه بالنسبة الى ما قبله اى باعتبار المعنى
الذى كان العطف بحسبه قوله لكنه للتنبيه ايضا الاولى
ان يقال انها للتنبيه فقط اذ لو كانت للعطف ايضا
ورد الاشكال وجوابه الا ان يقال فيقضب زيد من
طرائه التاكيد قوله لعدم التباس التاكيد بالفاعل

منها

منها قلت اذ فيه العبد تشترى كلمة النفس التاكيد
بالعامة مقام الفاعل فالعلة مشتركة قلت مما كان
اعراب النفس والعين بالاستقلال كثيرا اشتبه
الحال فى زيد جاء نفسه واما الكل المضاف الى الضمير
فهو تابع فى اكثر استعماله ولا يكون مستقلا الا نادرا
فعلى المثال الذى ذكرته يتعين التاكيد فلا التباس
والى هذا اشار بقوله لان الكل الى آخر قوله
لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان
ان المفتوحة الى آخره اى يجب تقديره لئلا يلزم
اسماء الافعال لان الاسفار اسم ماء وسفار على
وزن قطام اسم بئر اسماء العدد قوله وتمامه تشبيه
نون الجمع فلا يمكن حذف هذا التنوين كما عرفت
فلا يجوز الاضافة قوله فهو مع تقدير التنوين

الظاهر ان يقال وهو مقدر ومع كونه مقدرا مراد لا يصح
الاضافة فلا يجوز الجر وتوجيه ما ذكره ان يقال فهو اي ذلك
الاسم الذي حذف منه التنوين في تقدير التنوين
قوله ومفرد لحصول الغرض به لان الغرض بيان جنس
المعدود وهذا يحصل بالمفرد لا يقال ينتقض ذلك كان
او ضما او ضمير المونث اللفظي ولا ينبغي اعتبار قيد
آخر وهو ان لا يكون جمعا فان حكم الاسناد الى الظاهر
الجمع وضميره سنذكره ايضا قوله جاء موعظة اي علم
علم منه جاز ان يطلق اي يطلق فيه قوله واته شي
آخر اي يطلق جواز كل شيء العرب فيتردد في المقصود
قوله جاء في طلحة فانه لفظي قوله وهو خلاف المشهور بل
لا يجوز تانيث طلحة اسم رجل الا عند الكوفية
لم يوجد في شرح المص لكنه لا بد منه كما صرح قوله

غير المذكرات السالم هذا القيد اي غير المذكرات السالم
لم يوجد في شرح المص لكنه لا بد منه كما صرح به عبد
القاهر قوله اشارة الى انه لا يعرف اي لا يفرق
بين ان يكون جمعا للمذكر العاقل وغير العاقل كالرجال
والايام وجمع المونث حقيقي او غير حقيقي
كالزينبات والعيون قوله لا يقال جاءت
الزيدون بل يقال جاء بلا تانيث قوله ولا الزيدون
جاءت بل جاؤا نظرا الى كونه مسندا الى جمع مونث
يعني الجماعة المستثنى فلا يقال قرأت القراء بالنفي
افصح من الغير قوله طيان في طي مفعل من اللهو
قوله في حبارى الحبارى طاير قوله يقول
في قراء قرآن القرآن الرجل المتنسك قوله
جاز الوجهان اي المذكور فيهما سبق هو اثبات الهمزة

على حالهما وقلبها واو فالظاهر ان الوجهين انثنى
اليهما ويظهر الاختلاف في رداه قوله نحو جرباء جرباء
دويبة اكبر من القطاة يستقبل الشمس وتدور معها
تمييز الثلثة الى العشرة لانا نقول لها كان العدد فتمييز
المفرد قوله ملاثقاى ثلث هيات وقد يجمع الماء
على شتيح وهو شاد قوله فان رجلا انما يدل على
الواحد مع الجنس قوله لعدم تعين المعدود دال
حينئذ فالتأكيد اى هذا وصف تأكيدى يقصد به
التثنية على ان المقصود الصحيح من الاسم في هذا المقام
هو العدد اعنى الوحدة والتثنية قوله وله وهو انفصح
بالثالثة بالحقيقة معنى ثالث فانك اذا اخذت
في العدد كالخمسة مثلا اسما كالواحد منها كالخامس
فقد يقصد به تارة انه جعل الاربعة بانضمامه اليها

خمسة

وهو معنى التصيير الذى يبتدا من الاثنين وينتهى الى
الى العشرة وقد يقصد اخرى انه واحد من الخمسة
فقط وبهذا المعنى يقصد على كل واحد منها ولا
يضاف الا الى العدد الذى يشتق منه وقد يقصد
مرة اخرى انه واحد واقع في المرتبة التى هى ستة
وح يجوز ان يضاف الى العدد المشتق هو منه
والى ما فوقه وبهذا المعنى ظ ان يقال اول ثلثه
كما ذكره الشارح دون المعنيين الاولين
المذكر والمونث نلحق الاسم المونث ثلثه
اى ثلثه اشياء كالجلى اسم موضع وهو مرعى لهم
معروف قوله كشعى كشعى بضم الشين وفتح
العين اسم موضع قوله طى كسلى اسم امراة
كذظلى وهو بنت مرة فانجعل الالف

للتانيث لم ينون وان دخلت للالحاق
نون **قوله** بخلاف الاخرين فان الف فعلى
قد يكون للالحاق كعَقَلى في لغة من ينونه وهو
اسم نبت وكذلك الف فِعلى كمِعزى بمعنى المعز
قوله وغير ذلك كبرسآء وبراسآء وبرنسآء
كلها بمعنى الناس تقول لا يدري اي برنسآء
هو **قوله** كل عضو زوج كالساق والقدم
الا نادرا كالحاجب فانه قد يذكر **قوله** كقوله تعالى
يلتقطه بعض السيارة قرئ تلتقطه بالتاء على
المعنى لان بعض السيارة سيارة **قوله** والذي يعرف
به تانيث النوع الاخر اي المؤنث اللفظي وهو الذي
ليس بازائه ذكر من الحيوان **قوله** لفظا او تقديرا اما
اللفظ فظاهر كطلحة واما التقدير فيعلم بالرد في التصغير

مقابلا للمؤنث المعنوي وهو ما لا يكون علامة التانيث
فيه ملفوظة سواء كان مؤنثا حقيقيا كهند او لا
كقدم واللفظي الذي يقابله ما يكون فيه علامة التانيث
ملفوظة سواء كان حقيقيا كالمرأة او لا كطلحة
اسم رجل **قوله** جاز التذكير اذا لم يلتبس فلا يجوز ان
تقول جاء القاضي اليوم زيد وتريد المرأة للالتباس
بالمذكر **قوله** على ان المراد في الحجر يعني الحجر الذي
في قوله اليه المؤنث الذي ذكرناه وهو المؤنث
الحقيقي ظاهرا **قوله** والقلون القلة الخشبة
الصغيرة يضرب بها الصبيان لخشبة اخرى كبيرة
ويسمى مقلا **قوله** في غاية الشماجة اي القبح والمؤنث
قوله ولا يتوجه عليه الاشكال اه بان يقال ههنا
لم يلحق الالف والتاء بالآخر مثل حائض وطامث

اى لا يدخل فيه التاء بهذا المعنى لانه ليس بمعنى الفعل
حتى يدخلها التاء كما يدخل الفعل وهى بعض بمعنى ذات
حيض اى البالغة مطلقا والحائض من اتى حدث
لها هذه العلة جمع العلة اى قوله وماء وتمام غير
قرينة وعلى ما صوفها بقرينة هذه الفرق بينهما اذا
كان نكرة بتج واما اذا اتعرف بلام الجنس فهما محمولات
على جميع الافراد فى الظاهر قوله وجمع المذكر السالم
كر هذين الاولى اى يأتى بالتمثيل بمثلين لان
فى صحة وبذين بلا لام كلام المصدر قوله فالمفعول
المطلق اعم من المصدر اى كل مصدر يصح ان يقع مفعولا
مطلقا وليس كل ما يكون مفعولا مطلقا يصح ان يكون
مصدرا يشتق منه الفعل هذا هو الفرق بحسب اللفظ
اما بحسب المعنى فالمصدر هو نفس الحدث والمفعول المطلق

هو ما يترتب على ذلك الحدث وشدة تقارب
هذين المعنيين لا يفرقون بينهما قوله والفعل
المعذر اما ماض اه اذا قرن الفعل المضارع مع
ان لم يكن الا بمعنى الاستقبال قوله أمن ديتم دار
مربع ومصيف مما يغنيك عن دار الشوق وكيف
مربع فاعل المصدر تعال حيث مربع تعال ارعو
النوم اذا قام واذ المربع عن الانفار والنخص الطق
السطلح بالعبث قوله وان كان الثلاثى اى وان لم
يكن كان قوله كوادى السباع فاعل من الشعران
توقف الركب فى وادى السباع افعل من توقفهم
فى ساير الاودية وان وادى السباع اخوف
فى كل وادى الاوقف وقاتيه الله البارى فى
وادى السباع قوله مفعول التاذ بقوله ولا ادى

جعل ولا ادرى نحو رؤية القلب وان جعل من رؤية البصر كان
كواو سباع مالا من وادیا لان صفة النكرة اذا تقدمت
صارت حالا منها قوله وحين جملة ظرفية ويجوز ان
يكون ظرفا بمعنى المكان اى واويا مشبه واوى السباع
وقت اظلامه ونائبه التلبية التوقف والثاني
وما في قوله الا ما دام في مصدرية وهيهنا كمضاف
مقدر اى وقت وقائمة الله الباري وهو الجنس فكلا صوف
قوله وسائر يا منصوبا بانه مفعول وحى او بانه
حال عن حيز اصوف وليس كيف دارت وتسلولا
الوا نحو الشمس وتعالها بالفارسية افتاب برت
اى آب ايضا ماهر الدروى قوله وفي نحو يد ودم
وجهان فتقول يدان ويديان ودمان ودميان
باليا كفتوك وحى يدى وبعض العرب يقولون دموان

بالواو

بالواو ولانه واوى المحوى قوله بتغير ما اى مع تغير ما
وهو حال من حروف مفرده اى كائنة مع تغير ما
قوله لقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يوتى
بحروف مفرده لذلك الاسم مع تغير ما فيه تلك الحروف
لفظا او تقديرا ويكون ثم وركب جمعا اه اى يطلق
التمر على التمرة الواحدة وعلى التمرتين وحاصل ما ذكره
ان التمر يطلق على القليل والكثير فيكون للماهية
الجنسية المشتركة بينهما بخلاف الجمع فانه لا يطلق
على القليل قوله لانتفار كونه للقلة لان اوزان
جمع القلة محصورة وليس ركب شيئا من تلك الاوزان
قوله لم يكن تصغيره على لفظ جمع الكثرة اذا اريد
تصغيره يرد الى الواحد او الى جمع القلة ثم يصغر
على وزن اسيد الاسد جمع الاسد والبلق جمع

کتابخانه مجلس شورای ملی ۱۳۰۲

الابلق وهو ما فیه سواد وبیاض المذکر قوله لیدل
علی آن ا ای لیدل ذلک الالحاق قوله ونحو جرح
وصبور ای اذا کان نحو جرح فعیل قوله ان کان
الفعل بمعنی فاعل ای فعیل قوله الاوزخرج الی
الحرة شنک لانه والشبة لجماعة والله اعلم

بمعرفة ... بتسع صحیح ... منتقل ... ابو الفضل ... شد [illegible]

بیع صحیح ... [illegible]

[illegible]

٢٠٦

۹۸۱

خطی ا